عناصر التماسك النصّي
بين
نظرية النظم وعلم النص

إعداد الدكتور

صالح أحمد عبد الوهاب

الأستاذ المساعد بقسم البلاغة والنقد بالكلية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه من الرسل... اللهم إنا نسألك رحمة تجمع بها شملنا، وعلمًا تهدي به قلوبنا، ويقينًا تملأ به صدورنا، وصدقًا تُبيض به يوم القيامة وجوهنا.

وبعد...

فللنصوص دورٌ بارزٌ في توجيه النشاط البشري، وتغيير السلوك الإنساني؛ فما تحمله في مضامينها كفيلٌ بترسيخ بعض المفاهيم، والقيم، والميول، والاتجاهات، والمعتقدات، والثقافات، فضلًا عما تقوم به من تأثير واضح في الأحداث التي نتلقّاها أو نصدِرُها، فبها نتواصل، ومن خلالها نتكلم ونفكر...

ونظرًا لتلك القيمة اللغوية تجاذبت النصَّ دراساتٌ عدة، سعى كل منها إلى فكّ شفراته، وفتح مغاليقه، وبيان مبهمه، وتوضيح غامضه، وكشف عناصر ترابطه واتساقه، ومعايير النصية ووسائلها، فتنوعت اهتمامات ومجالات هذه الدراسات، ما بين الاهتمام بالسياق الداخلي للنصّ، وما يكتنفه من وحدات لغوية (صوتية وصرفية ونحوية ودلالية) أو الاهتمام بالسياق الخارجي للنصّ، وما يحيط به من عوامل اجتماعية، وثقافية، وحضارية،وتاريخية، وسياسية، واقتصادية.

وإذا كان علم الاجتماع والنفس والإنثروبولوجي[1] والفلسفة والمنطق قد حملوا على عاتقهم دراسة وتحليل السياق الخارجي للنصّ؛ بدعوى أنّ بنية النصوص ما هي في الحقيقة إلّا نتائج ظروف اجتماعية، وعمليات نفسية، وفلسفية، وأيديولوجية(عقدية) فإنّ لسانيات النصّقد اتخذت من النصوص مجالًا لدراستها، فعملت على ترسيخ مفهوم النصّ، وبيان عناصر تماسكه وترابطه، والمعايير النصية الواجب توافرها فيه، حتى يصبح نصًا له خصوصيته واستقلاليته؛ بدايةً من المرسل وتكوينه للنصّ، وانتهاءً بالمرسل إليه، وتلقيه النصّ.

(١) المراد بالانثربولوجي: علم الإنسان... وقد نُحتت الكلمة من كلمتين يونانيتين هما Anthropo ومعناها "الإنسان" و Logy" ومعناها "علم". وعليه فإن المعنى اللفظي لإصطلاح الأنثروبولوجيا (anthropology) هو علمُ الإنسان، وتعُرّف الأنثروبولوجيا تعريفاتٍ عدة أشهرها: ١- علمُ الإنسان. ٢- علمُ الإنسان وأعماله وسلوكه. ٣- علمُ الجماعات البشرية وسلوكها وإنتاجها. ٤- علمُ الإنسان من حيث هو كائنٌ طبيعي واجتماعي وحضاري.٥- علمُ الحضارات والمجتمعات البشرية. وهذهِ التعريفات هي "للأنثروبولوجيا العامّة"، ويمكنُ من خلال التعريف الرابع أن نعرفَ " الأنثروبولوجيا الاجتماعية " على انها: علم الإنسان من حيث كونه كائنٌ اجتماعي. ينظر في ذلك المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب- تأليف دكتور/ نعمان بوقرة – عالم الكتب الحديث- الأردن- ط الأولى- ١٤٢٩هـ٢٠٠٩م. والموسوعة الحرة تاريخ الدخول ٢٠١٦/١٠/٢٣. واللفظ للأخير.

ولا مناصّ للبحث – وهو يناقش دور اللسانيات النصيّة[1] وما أسهمت به من مناهج تتعلق بالمرسل، أو نظريات تتعلق بالمتلقّي أو النص ذاته– من التعرض لبعض الإسهامات التراثية في البلاغة العربية ممثلة في نظرية " النظم" للإمام عبد القاهر الجرجاني ت (٤٧١)هـ.

وليس الهدف من الدراسة التسوية بين " نظرية النظم" و" علم النصّ" كما يحلو لبعض التراثيين ذلك، بدعوى" أنّ هذه بضاعتنا ردت إلينا" فهذه فرضية تجانب الموضوعية، ويأباها البحث العلمي الصحيح، القائم على أسس وقواعد كلية منظّمة، دون الضرب بالقول من غير أدلة يقرّها المنطق ويحترمها العقل والفكر.

فعلم النصّ– كما هو معلوم لدي النصيّين– تكتنفه حقول معرفية متعددة، وتتداخل معه علوم متنوّعة حتى أنّك لاتدري: أي أرض نبت بها؟ وأي مورد استقى منه ماءه؟... أمن علم الاجتماع، أم من علم النفس، أم من علم الإنثروبولجي، أم من الفلسفة، أم من المنطق، أم الأدب، أم البلاغة؟ أم أنه جماع ذلك كله؟

---

(١) لسانيات النصّ علم معرفي جديد تكوّن في النصف الثاني من الستينات والنصف الأول من السبعينيات، يهتم بدراسة النصّ باعتباره الوحدة اللغوية الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عدة أهمها: الترابط أو التماسك، ووسائله، وأنواعه، والسياق النصي، ودور المشاركين في النص (المرسل والمتلقي). يُنظر في ذلك الاتساق النصي في التراث العربي" تأليف أ. نعيمة سعدية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة محمد خضير– بسكرة– الجزائر– مجلة كلية الآداب – العدد الخامس– ٢٠٠٩.

" فثمّة روافد أخرى غير البلاغة أسهمت في توجيه النظر إلى قواعد تركيب النصّ، فإلى جانب البلاغيين من قدماء ومحدثين أدلى الأنثروبولوجيون بدلائهم في هذا السياق من هؤلاء (مالينوفسكي) و(فلاديمير بروب) و(شتراوس) فقد تميّزت جهود الأنثروبولوجيين بالإفادة من علم اللغة البُنيّوي في تحليل النماذج...واستخدم المعنيون بدراسة الحياة الاجتماعية علمَ اللغة للكشف عن الكثير من القواعد التي تتحكم في أداء النصوص(١)

ولعلَّ تعدد تلك الروافد التي أمدَّت علم النصّ كانت هي السبب في صعوبة البحث فيه كما يقول الدكتور/ سعيد بحيري: "...لا خلاف بين الباحثين حول صعوبة البحث النصيّ؛ إذ إنّ السمة الجوهريّة الفارقة له عن البحوث الأخرى تكمن فيما أطلق عليه (التداخل المعرفي) بمعنى أنّ ذلك النصّ يتطلب درايةً واسعةً في فروع مختلفةٍ، فقد تشعبت المنابع التي استقى منها مفاهيمه وتصوّراته ومناهجه، واتسم هو نفسه بقدرة فائقة على استيعاب كل ذلك الخليط المتباين، بل وتشكيل بنيةٍ منسجمةٍ قادرةٍ على الحفاظ على ذلك التداخل من جهة، وإبراز جوانب التفارق بينه وبين العلوم الأخرى من جهة ثانية، ويمكن في إطار ذلك التصوُّر إدراك مواضع التماس بينه وبين علوم الأدب والبلاغة والشعر والأسلوب، غير أنّه يأبى أن ينضمّ تحت لواء أي علم منها، وزاد الأمر تعقيدًا إدخاله عناصر أخرى تعود إلى علم

(١) ينظر كتاب" في اللسانيات ونحو النص " تأليف دكتور / إبراهيم خليل – جامعة الأسكندرية– ص ١٨٦

النفس، وعلم الاجتماع، والفلسفة، والمنطق وغيرها، فأدواته إذن غير محدودة، ولا يتوقف عند حد معيّن" (١)

ومن ثمّ يحتاج القائلون بالتسوية بين " نظريّة النظم" و "علم النصّ" إلى تمهل وموضوعية، كما يحتاج من يدّعي التباين والاختلاف بينهما إلى مدِّ جذور الترابط، والعمل على تقليل المسافة المتنازع عليها بينهما؛ من خلال ربط البلاغة بمجال علم النصّ بعيدًا عن بلاغة الشاهد والمثال، فعندئِذ لا تلبث أن تدخل في نطاق النصّ.

أهمية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى رصد ظاهرة التماسك النصي لدى عبد القاهر الجرجاني، وبيان عناصرها ووسائلها والكشف عن وظيفتها في بيان المحتوي الكلي للنصّ؛ من خلال حديثه عن" الفروق والوجوه في باب العطف، والحذف، والحال، والخبر، والشرط، والتعلق، ومعاني النحو، والنظم، والفصاحة، كما أنها محاولة لاستكشاف الفكر الغربيّ الحديثفي مجال التماسك النصّي، والاطلاع عليه في مصادره المتاحة، والمقارنة بينه وبين الفكر العربي؛ لتوازن بينهما من خلال أرضية علمية تدعمها حقائق البحث.

(١) ينظر أيضا كتاب" نحو النص بين الأصالة والحداثة" تأليف دكتور/ أحمد محمد عبد الراضي– مكتبة الثقافة الدينية– مصر– ١٤٢٩ه ٢٠٠٨م ص٤

ولعلَّ في تلك الصفحات ما يمدُّ جذور الترابط ويكشف عن حجم العطاء المعرفي لنظرية النظم، وما بينها وبين علم النصّ من تلاقٍ وتقارب، مما يؤسس لبلاغة نصّيّة تسبح في فضاءات النصّ وتجول في عالمه.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في مقدّمة وتمهيد وثلاثة فصول، أمّا المقدّمة فهي لأهميّة الموضوع والدافع إليه، وأمّا التمهيد فقد اشتمل على حديث موجز عن ملامح الدراسة النصية في التراث العربي، وأمّا الفصل الأول فقد تضمن بعض المفاهيم النصّيّة عند القدماء والمحدثين منها:

المبحث الأول: مفهوم النصّ.

المبحث الثاني: مفهوم التماسك: (السبك) و (الحبك)

وأمّا الفصل الثاني فقد اشتمل على مفهوم التماسك في ضوء نظرية "النظم" من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: التماسك والنظم.

المبحث الثاني: التماسك والتعلق.

المبحث الثالث: التماسك والفصاحة.

المبحث الرابع: التماسك ومعاني النحو.

المبحث الخامس: التماسك والنسج.

وأمّا الفصل الثالث: فقد اشتمل على عناصر التماسك النصّيّ عند عبد القاهر من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: العطف.

المبحث الثاني: الشرط.

المبحث الثالث: التقديم والتأخير.

المبحث الرابع: الحذف.

وبعد... فإنّ محاولة لرصد ظاهرة التماسك النصي في دلائل الإعجاز وبيان عناصرها، ووسائلها، ومدي التقارب بينها وبين ما نادي به المحدثون النصيّون لكفيلة بأن تعيد البلاغة العربية إلى مصاف المعارف الإنسانية القادرة على انتاج الخطاب وتشكيله وتوجيهه من ناحية، وإعادة التأثير في بعض القيم، والميول، والاتجاهات، والثقافات، داخل النصوص العالمية من ناحية أخرى.

فإن وفقت في رصد هذه الظاهرة فللّه الحمّد والمنّة، وإن كانت الأخرى فحسبي أنّي لم أدخر وسعًا و" وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى"

تمهيد

ترتبط البلاغة العربية بالنصّ ارتباطًا وثيقًا، إذ تعدّ إحدى مكوِّناته التي تسهم في بنائه وإنتاجه وتشكيله، كما أنّها وسيلة من وسائل تحليله، والكشف عن عناصر تماسكه وترابطه.

وعلى الرغم من ذلك جاءت معالجة البلاغيين تدور في فلك الشاهد والمثال، أو ما يمكن أن نسمية بلاغة الجملة، بل لا أكون مبالغًا إذا قلت: إن فكرة المعالجة النصيّة لا وجود لها في بيئتهم العلمية إلّا فيما ندر، فقد كانوا يرون أنّ مقدرة الشاعر الأدبية تكمن في جعل كل بيت وحدة دلالية مستقلة بذاتها، وأنّه من المعيب أن يرتبط مضمون البيت بالبيت الذي يليه، مما دفع أبا هلال العسكري إلى التصريح بذلك، قائلا:" التضمين: أن يكون الفصل الأول مفتقرًا إلى الفصل الثاني، والبيت الأول محتاجًا إلى الأخير كقول الشاعر:

كَأَنَّ القَلبَ لَيلَةَ قيلَ يُغدى بِلَيلى العامِرِيَّةِ أَو يُراحُ

قَطاةٌ عَزَّها شَرَكٌ فَباتَت تُجاذِبُهُ وَقَد عَلِقَ الجَناحُ

فلم يتم المعنى في الأول حتى أتمّه في البيت الثاني، وهو قبيح"[1]

(١) كتاب الصناعتين. تأليف أبي هلال العسكري ص ٢٤،٢٥، وأختلف في نسب هذا الشعر فنسبه الأخفش إلى قيس المجنون، وقيل: هو لقيس بن ذريح، وقال أبو تمام: هو لنصيب.

مما دفع بعض الحداثيين إلى القول بأن البلاغة العربية بشكلها الموجود في كتب التراث تحتاج إلى طريقة ما عند توظيفها في دراسة النص الشعري أو النثري، قد تكون في المعالجة النصية [١]

ومعنى هذا- كما يقول فانديك -: أن البلاغة المعاصرة عليها أن تندرج في المفاهيم العلمية الحديثة، وتكتسب تقنياتها التحليلية، ولا مفر من أن يكون مجالها النصوص، وعندئذ لا تلبث أن تدخل في نطاق النص) [٢]

وفي منتصف القرن العشرين ظهرت بعض الاتجاهات الغربية التي تنادي بضرورة ترسيخ مفهوم النصّ وتحديد القواعد المساهمة في إنتاجه وتشكيله، وهو ما عرف بـ" علم النصّ" أو بـ" علم اللغة النصيّ" أو " نحو النصّ"

ومن ثمَّ يعدُّ مصطلح" النصّ" من المصطلحات الوافدة إلينا من الغرب كـ" الأسلوب" و " الخطاب" تماما، بل لربَّما كانت بعض المصطلحات اللغوية الأخرى أكثر حضورًا منه، سواء في ذلك ما دلّ على جنسه؛

(١) ينظر مقال" البلاغة وقراءة النص الشعري"د. إبراهيم بن منصور التركي – جامعة القصيم – شبكة التواصل الاجتماعي– تاريخ الدخول ٢٠١٦/٩/١٨.

(٢) ينظر نحو النص بين الأصالة والحداثة" ص١٧.

كالشعر، والنثر، والخطابة، أو ما اقترب منه وضعًا واستعمالًا كمصطلح (الخطاب) و(القول) و(الحديث) و (اللفظ) و(الرسالة) [١]

ولعلَّ عدم ورود مادة (ن–ص–ص) في المعاجم العربية بمعنى (النسيج والربط والإحكام) كما هو الحال في المعاجم الغربية، وعدم اصطلاح النقد العربي القديم على مفهوم " النصّيّة" بالمعنى المعاصر جعل أحد الباحثين يجزم بأنّ البحث عن أصول هذا المصطلح في التراث العربي وربطه بما يدل عليه فيوقتنا الحاضر ضربٌ من الجهد الذي لا ترجى منه فائدة. [٢]

غير أنّ المتأمل في التراث العربي لا ينخدع بمثل هذه الشعارات أو التصريحات التي تجرد التراث اللغوي العربي من أي معالجة نصّيّة، مما تجعلهم عالة على غيرهم في حقل الدراسات اللغوية.

(١) ينظر في ذلك " المصطلحات الأساسية في لسانيت النص وتحليل الخطاب– تأليف دكتور/ نعمان بوقرة – عالم الكتب الحديث– الأردن– ط الأولى– ١٤٢٩هـ ٢٠٠٩م ص٢٢ بتصرف

(٢) مفهوم النص عند الأصوليين مع التطبيقات الفقهية – رسالة دكتورة مقدمة من الباحث عقيل رزاق نعمان السلطاني– إشرف: عبد الأمير كاظم زاعد– كلية الفقه – جامعة الكوفة– ١٤٣١هـ ٢٠١٠م ص١٢

وقد ردّ الدكتور/ سعد مصلوح سبب تأخر الدراسات النصية عند العرب إلى الاهتمام بالشاهد والمثال والجملة على حساب الوحدة الكبرى وهي النص(١).

وعلى الرغم من نزعة المعالجة الجزئية القائمة على الشاهد والمثال- خاصة عند المتأخرين- لا نعدم أن نجد في ثنايا كتبهم وملاحظاتهم ما يؤسس لفكرة النص، وخاصة في كتب الفقهاء والمفسرين والبلاغيين المعنيين بالدراسات القرآنية، حيث ضُمِّنت مؤلفاتهم أفكارًا ورؤى سبقت بها الدراسات النصية بعدة قرون.

ففي سياق الدراسات القرآنية تجاوز المفسرون إطار الكلمة إلى رحاب العبارة والتركيب والبحث عن المناسبة بين الآية واختها، وبين السورة وسابقتها، بل وصل الأمر أن عدّوا القرآن الكريم نصّا واحدًا، ومردُّ ذلك كما يقول الدكتور/ صبحي إبراهيم الفقي إلى طبيعة عمل المُفسِر؛ فعمله يقوم أساسًا على النظرة إلى النصّ القرآني كاملًا إلى درجة أنّهم رأوا القرآن الكريم كالكلمة الواحدة، كله آخذ بعضه بيد بعض، فأكّدوا التماسك الصوتي، والصرفي، والنحو، والمعجمي، والدلالي، وكذلك

(١) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص- ضمن الكتاب التذكاري لقسم اللغة العربية – جامعة الكويت – في ذكرى عبد السلام هارون: معلما ومؤلفا ومحققا، ١٩٩٠م.ص٤٢٨.

التماسك النصّيّ، وأيضًا أكّدوا المناسبة بين حروف الكلمة الواحدة وكلمات الجملة الواحدة، وجمل النصّ الواحد ونصوص القرآن كله) [١]

أمّا عن الدراسات النحوية فقد بحث النحويون القدماء مفهوم (النصّ) وأقاموا نحوهم على أُسسٍ نصّيةٍ معنويةٍ، فكان لهم فضلُ الاهتداء المبكر إلى مواطن الفصل والوصل، وتعلّق الكلام واتصال أوّله بآخره، ومواضع الوقف والابتداء، وابتداء الكلام وانقطاعه واستئنافه. وكانت لهم نظراتهم العميقة، وفهمهم الدقيق لأنظمة الربط النحوي والتماسك، فلم يقتصر الأمر على ذلك، بل اعتمدوا – أيضا– روابط خارجية غير لغوية وهي (السياق والمتكلم والمتلقي). وهذا يثبت أن دراسة النحاة لم تكن دراسة شكلية بل دراسة عميقة. [٢].

أما البلاغيون فقد اعتنوا بالكشف عن الترابط القائم بين سلسلة من الأقوال المؤلفة لفقرة، أو مجموعة أجزاء من العمل الأدبي، غير أنّ ملامح النظرية النحوية النصّية قد اتضحت بشكل جليّ عند عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) في تحديده مفهوم النصّ، وقواعد تشكيله؛ بالتزامه منهجاً فكرياً منظَّماً. فالنصُّ باصطلاح الجرجاني هو (النظم)،

(١) علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي ١٤٩،١٥٠.

(٢) النص بين النحويين القداماء والدراسات اللسانية الحديثة النصية – د. شيماء رشيد– مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية– تاريخ الدخول ٢٠١٦/٨/١٦

أو التضام، وإنَّ بناء النصِّ وإنتاجه لا يكون إلَّا بقوانين وآلياتٍ خاصة، وهي قوانين النحو وأصوله(١).

وستعرض الدراسة في الفصلين الثاني والثالث ما قدّمه عبد القاهر من مناقشة لبعض المفاهيم والتصورات النصية أو ما قام به من تحلـيلات فنية ترصد العلاقات والروابط داخل أجزاء النصِّ للوصول إلى رؤيـة شاملة؛ كحديثه عن مفهوم " النظم " و" التعلق" و" الفصاحة" و" معـاني النحو" و" الترتيب الخاص" فضلا عن حديثـه المبكـر عـن عناصـر التماسك وآلياته؛ كالعطف والشرط والحذف والتقديم والتأخير والحال...

(١) النص بين النحويين القداماء والدراسات اللسانية الحديثةالنصية – د. شيماء رشـيد– مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية– تاريخ الدخول ٢٠١٦/٨/١٦

الفصل الأول

مفاهيم نصّيّة في ضوء علم النصّ.

المبحث الأول: مفهوم النصّ.

المبحث الثاني: مفهوم التماسك (السبك) و(الحبك)

المبحث الثالث: عناصر التماسك النصّي.

المبحث الأول: مفهوم النصّ

مفهوم النصّ في الفكر العربي

مفهوم النصّ لغة:

تجدر الإشارة إلى تحديد مفهوم النصّ؛ زيادةً في الإيضاح وتيسيرًا على القارئ، وتجنبًا لأي لبس قد ينشأ من غموض في المفاهيم والتصورات، أو خلط بين إبداعات المتقدمين واختراعات المحدثين، فمفهوم النصّ في العربية–قديما– يختلف تماما عن مفهومه في الدراسات النصية المعاصرة، سواء في ذلك المعنى المعجمي أو المعنى الاصطلاحي في سائر القطاعات المعرفية الأخرى في التراث العربي، على ما سيأتي بيانه.

فالنصّ في معاجم العربية يدور حول معان متعددة، يقول ابن منظور: " النصُّ: رفعك الشيء. نصَّ الحديثَ ينصُّه نصًّا: رفعه... يقال: نص الحديث إلى فلان أي رفعه، وكذلك نصصته إليه، ونصت الظبية جيدها: رفعته، ووُضِع على المنصّة أي على غاية الفضيحة والشهرة والظهور...والماشطة تنصّ العروس فتقعدها على المنصة، وهي تنتص عليها لترى من بين النساء،... ونصّ المتاع نصًّا: جعل بعضه على بعض. ونص الدابة ينصها نصّا: رفعها في السير وكذلك الناقة....والنص والنصيص: السير الشديد والحث... وأصل النص أقصى الشيء وغايته، ثم سمي به ضرب من السير سريع... والنص:

التوقيف، والنص: التعيين على شيء ما، ونصّ الأمر شدته... ونصَّ الرجل نصًّا: إذا سأله عن شيء حتى يستقصي ما عنده. ونصّ كل شيء: منتهاه... قال الأزهري النص: أصله منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها، ومنه قيل: نصصت الرجل إذا استقصيت مسألته عن الشيء حتى تستخرج كل ما عنده، وكذلك النص في السير إنما هو أقصى ما تقدر عليه الدابة"(١)

وأما عن مفهوم النص في الدراسات الفقهية ودلالته فهو: ما لا يحتمل إلَّا معنًى واحداً، وقيل: ما لا يحتمل التأويل" وبالتالي هو نوع من أنواع " المحكم، يقول العلامة الحلي: ينقسم اللفظ باعتبار ظهور دلالته على معناه وخفائها إلى نوعين: إن لم يحتم لغير ما فُهم منه فهو" النص"، وإن احتمل: فإن تساويًا فـ" المجمل" وإلا" الراجح" ظاهر، والمرجوح"مؤول"(٢)

ومن ثم ارتبط مفهوم النص عندهم بالدلالة، فشاع عندهم ما يعرف بإشارة النص، وعبارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص. ويفهم من هذا أنّ النص عند الفقهاء قد يطلق ويراد به أي لفظ، ومن ثم يقال:" نص أدبي،

(١) لسان العرب لابن منظور– دار إحياء التراث العربي– بيروت – لبنان– الطبعة الثالثة – ١٤١٩هـ١٩٩٩م– مادة(ن. ص.ص) المجلد١٤، ص١٦٢.

(٢) مبادئ الوصول إلى علم الأصول: للعلامة الحلي أبي منصور جمال الدين الحسنبن يوسف (ت٧٢٦– تحقيق:عبد الحسين البقال، ط٣، الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ. ص٦٥.

ونص علمي، ونص ديني،... وقد يطلق النص ويراد به لفظًا بعينه محصورا في كلام الله، وفي هذه الحالة يكون خاصًا بالقرأن الكريم والسنة، ومن هنا قالوا لا اجتهاد مع نص.

وبالتأمل في كلام اللغويين والفقهاء يمكن القول أن مادة (ن. ص. ص) تدور حول معنى الرفع، والوضوح والظهور، والتحريك، والاستقصاء وبلوغ أقصى الشيئ ومنتهاه، وضم الشيئ إلى الشيئ، والإحكام والإتقان، والمتن.

وكلها معانٍ تدور حول الحدث والفعل، أمّا المعنى الاسمي الذي يدور حول النسج، والترابط، والاتساق، والانسجام، فلا نكاد نرى لها أثرًا في المعاجم العربية، حتى لو حاول أحد الباحثين الربط بينها وبين النسج والإحكام قائلا:"لاشك في أنّ معاني (نصّ) في القديم غيرها في الحديث، وعند العرب غيرها عند سواهم، وهذا أمر طبعي تقتضيه التطورات والتغيرات الزمنية والمكانية، التي تطرأ على معاني الألفاظ وسواها، ولكنّ بعض هذه المعاني، وبخاصة الثوابت منها، تتقاطع وتتلاقى؛ فالرفع: مثلًا يعيد النصّ إلى صاحبه، والتحريك: صفة من أهم صفات النص الأدبي؛ فهو حوار بالدلالة، أمّا الإظهار: ففيه معنى الإنجاز والتمام، وإذا كانت العروس تُنَصُّ على المنصة لتُرى في أجمل حُلّة وصورة لها فكذلك شأن النصّ الذي لا يخرجه صاحبه إلى الناس إلاّ في حالته التي يراها جميلة، ومن هنا كان معنى الحوليات في الشعر

الجاهلي، ثمّ إنّ من معاني النص الافتضاح والإشهار، ومنها قولهم: وُضع فلان على المنصة، أي افتضح واشتهر، ومن ذلك التحديد والوصول إلى الغاية والمنتهى في الجودة والبلاغة"[١]

وتتجاوز الدراسة تلك المعاني المعجمية والفقهية المعروفة عند العرب إلى البحث عن مفهوم للنصّ بالمعنى المتعارف عليه حاليًا، من خلال رؤية" علم النصّ، وما سطّره النصييون؛ حتى يتسنى لنا الربط بين نظرية " النظم" و "علم النصّ" وإلى أي مدى وفق عبد القاهر في رصد هذه الظاهرة، وبيان عناصرها ووسائلها، حتى وإن لم يسمها باسمها؟

(١) النص لغة واصطلاحا- خليل الموسى- جريدة الأسبوع الأدبي، عدد ٨٢٣، ٢٠٠٠ – نقلا عن" نحو لسانيات نصية عربية" للدكتور/ رشيد عمران – شبكة التواصل الاجتماعي- تاريخ الدخول ٢٠١٦/٨/٢٦.

مفهوم النص في الفكر الغربي

مفهوم النصّ في اللغة:

" أمّا النصّ في المعجم الفرنسي(texte) فهو مأخوذ من مادة (textus) اللاتينية التي تعني النسيج، ...كما تعني منذ العصر الإمبراطوري ترابط حكاية أو نص...

والذي نلاحظه في المعنى اللغوي لمادة(texte) أنّها تدلُّ دلالةً صريحةً على التماسك والترابط والتلاحم بين أجزاء النصّ، وذلك من خلال معنى كلمة"النسيج" التي تشير إلى الانسجام، والتضام، والتماسك بين مكونات الشيء المنسوج ماديًا، كما تشير معنويًا –أيضا– على علاقات الترابط والتماسك، من خلال حبك أجزاء الحكاية.

وهكذا نرى أنّ كلمة"نصّ" في التعريف الفرنسي أقرب في الدلالة على مفهوم التماسك النصّيّ؛ فهي تدلّ على الترابط بين أجزاء الحكاية، كما أنّ كلمة النسيج– المقابل المعجمي لمادة نصّ– في أبسط معانيها تدل على الانسجام، والتماسك، والترابط، والتناسق بين خيوط المنسوج؛ ذلك المنسوج الذي يُشكِّل قيمة فنية ترتفع جمالياتها كلما ازداد تماسك خيوطها. (١)

(١) ينظر " نحو لسانيات نصية عربية" للدكتور/ رشيد عمران – شبكة التواصل الاجتماعي– تاريخ الدخول ٢٠١٦/٨/٢٦.

وبالتأمل في المعنى المعجمي في المعاجم الغربية والمعنى الاصطلاحي في الدراسات المعاصرة نجد مفهوم النصّ في المعجم الغربي متشابكًا ومترابطًا مع المفهوم الاصطلاحي؛ لما يقوم به صاحب النص من عملية الربط والاتساق بين الألفاظ والجمل والفقرات على المستويين: اللفظي والدلالي. فالنص كما يقول الأزهر الزناد:" نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض" (١)

مفهوم النص في اصطلاح علماء النص الغربيين:

تعددت تعريفات علم النصّ في الدراسات المعاصرة؛ نظرا لتعدد الحقول المعرفية التي ينتمي إليها هذا العلم، فهو ضارب بجذوره في ثقافات عدة، ما بين القديم والحديث، ونظرا لتعدد مجالات هذه العلوم تعددت رؤى أصحابها بتعدد اختصاصاتهم واتجاهاتهم حول وضع تصور لـ" علم النصّ" فمنهم من نظر في تعريفه إلى الناحية البنائية الشكلية، أو ما يعرف ببنية النصوص ووسائل التماسك بينها، ومنهم من اتجه نحو الناحية الوظيفية التواصلية، ومنهم من اعتنى في التعريف بعملية التأثير والتأثر، أو ما يعرف بالتناص، حتى قيل: كل نص متناص؛ أي متأثر بغيره، ومن ثم يشكل اتصال علم النص بعلم الاجتماع وعلم الأجناس البشرية، وعلم الوراثة، وعلم الحياة العام، وعلم وظائف الأحياء...وغيرها حاجزًا يحول في الاتفاق على تعريف

(١) الأزهر الزناد– نسيج النص– ط–المركز الثقافي العربي، بيروت،١٩٩٣م – ص: ١٢

محدد، يقول الدكتور/ عبده الراجحي:... ولقد كان الاتصال بين علم النصّ، وهذه العلوم سببا من أسباب صعوبة تحديد مفهوم هذا العلم، فقد شكلت تلك السمة الجوهرية حاجزًا مانعًا يصعب اختراقه، فلم يستقر بعد حول مفاهيمه وتصوراته أو مناهجه" (١)

ومما أسهم في صعوبة تحديد مفهوم علم النصّ أن اتجاهات البحث في هذا العلم قد أخذت أشكالًا عدة، وذلك تبعا للأسس التي يستند إليها علماء اللغة النصيون، فنجد مثلا اتجاها: يعتمد على رصيد علم اللغة الوصفي... ونجد اتجاهًا آخر: يستند إلى رصيد علم اللغة الوظيفي، وثالثًا: يقوم على رصيد علم اللغة التركيبي أو البنائي، ورابعًا: يقوم على رصيد علم اللغة التحويلي"(٢)

ويبدو أن تعدد مجالات الدراسة في علم النصّ وصعوبة البحث فيه حالت دون وضع تعريف محدد معترف به من قِبل علماء النصّ، فحتى الآن لم يستقر علماء النصّ على تعريف محدّد للنص على الرغم من كثرة التعريفات التي يعتمد بعضها على مكوِّنات الجملة وتتابعها، وبعضها يزيد على تلك الجمل الترابط، والانسجام والاتساق، وبعض آخر يعتمد على التواصل النصِّي التداولي، والسياق والمخاطب. (٣)

(١) النحو العربي والدرس الحديث – تأليف د/ عبده الراجحي – ١٦١

(٢) علم لغة النص – تأليف دكتور/ سعيد بحيري ص٢.

(٣) من هذه التعريفات:-

- مفهوم النص عند هيلمسليف: يستعمل العالم اللساني(هيلمسليف) مصطلح"النص" بمعنى واسع؛ فيطلقه على أي ملفوظ؛ منفَّد؛ قديما أو حديثا؛ مكتوبا أو محكيا؛ طويلا أو قصيرا، فكلمة: قِفْ؛ مثلا؛ هي في نظر هيلمسليف نص كامل، كما أنّ جماع المادة اللغوية لرواية بكاملها هي أيضا نص كامل
- مفهوم النص عند تودوروف: في مؤلفه"القاموس الموسوعي لعلوم اللغة"، يرى تودوروف أن اللسانيات تبدأ بحثها بدراسة(الجملة)...ولكن مفهوم(النص) لايقف على نفس المستوى الذي يقف عليه مفهوم (الجملة)، أو التركيب، وكذلك هو متميز عن الفقرة التي هي وحدة منظمة من عدة جمل.

ويرى تودوروف أيضا أن النص يمكن أن يكون جملة، كما يمكن أن يكون كتابا بكامله، وعليه يحدد النص أساس استقلاليته وانغلاقيته؛ فهو يؤلف نظاما خاصا به، لا يجوز تسويته مع النظام الذي يتم على أساسه تركيب الجمل....

- مفهوم النص عند رولان بارث:

النص عند بارث: نسيج من كلمات منسقة في تأليف معين، بحيث يفرض شكلا وحيدا وثابتا قدر المستطاع، والنص من حيث هو نسيج فهو مرتبط بالكتابة، لأنه رسم بالحروف؛ وللنص هالته الروحية كذلك من حيث وحي كلماته.

والكتابة هي السمة الأساسية للنص عند بارث؛ فالكتابة ضمانة للشيء المكتوب، وصيانة له؛ وذلك باكتسابه صفة"الاستمرارية.

- مفهوم النص عند كريستيفا:

تحدد جوليا كريستيفا النص، بأنّه"جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللسان بالربط بين كلام تواصلي يهدف إلى الإخبار المباشر وبين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه أو المتزامنة معه، فالنص إذن، إنتاجية.

يضاف إلى تلك التعريفات تعريف هاليداي وفان دايك وربورت دي بوجراد، وشبلنر وبرنكر...

ينظر في ذلك الاتساق النصي في التراث العربي– تأليف دكتورة/ نعمية سعدية – مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية– جامعة محمد خضير – بسكرة – الجزائر– العدد الخامس – ٢٠٠، وينظر كذلك التماسك النصي بين التراث والغرب– تأليف/ تارا فرهاد شاكر– جامعة صلاح الدين بأربيل– كلية اللغات، وينظر كذلك ينظر " نحو لسانيات

غير أن التعريف الأكثر ذيوعًا وانتشارًا الذي راعى كل المحاولات السابقة الاجتماعية والوظيفية والبنائية للنصّ هو تعريف ربورت دي بوجراند من خلال المعايير السبعة التي وضعها؛ لتحديد النصّ فالنص عنده " حدثٌ تواصلي يلزَم من كونه نصًّاً أنْ تتوافر له سبعة معايير مجتمعة، وهذه المعايير هي:

١- التماسك (الاتساق، أو السبك، أو التضام أو الربط) (cohesion)، ٢- الانسجام، (الحبك، أو الالتحام، أو التقارن) (coherence) ٣-القصد (Intentionality) ٤- المقامية، أو الموقفية (Situationality)٥- الإعلامية (Informativity) ٦- المقبولية (Acceptability) ٧- التناص (Inter****uality).

وهذه المعايير السبعة التي هي معايير نصيِّة، لا بدَّ من توافرها مجتمعةً في أيِّ نصٍّ لكي يتسم بالنصيِّة، وإذا فُقِد أحدها في النصِّ خرج عن حدود النصيِّة، الذي استقرَّ عليه علماء النصِّ مؤخراً. (١)

وبالتأمل في هذه المعايير ندرك سرّ ذيوع هذا التعريف وانتشاره، ونتعرف كذلك على سبب قبول علماء النصّ له، فهو لم يهمل أحد العناصر المكوِّنة

=نصية عربية" للدكتور/ رشيد عمران – شبكة التواصل الاجتماعي- تاريخ الدخول ٢٠١٦/٨/٢٦. وينظر كذلك" في اللسانيات ونحو النص " تأليف دكتور / إبراهيم خليل – جامعة الأسكندرية-

(١) ينظر " نحو لسانيات نصية عربية" للدكتور/ رشيد عمران – شبكة التواصل الاجتماعي- تاريخ الدخول ٢٠١٦/٨/٢٦.

للنصّ سواء كان ملفوظا أم مكتوبا، فقد راعي عناصر التماسك في النص، وذلك في المعيارين الأول والثاني وهما ما يعرفان: بـــ(السبك) ويكون في الألفاظ، و(الحبك) ويكون في المعاني، كما راعى فـــي المعيـــار الثالـــث: (القصد) مرسل النص، بحيث يكون قاصدًا لما يبثّه من رسائل في نـــصه، وأما المعيار الرابع: (المقامية أو الموقفية) فقد راعى فيه المقـــام والحـــال والظروف الملابسة للنصّ، وأما المعيار الخامس: (الإعلامية) فقد راعى فيه موقف المتلقي من تصديق المعلومات الواردة في النصّ، وأمّـــا المعيـــار السادس: (المقبولية)فقد راعى فيه (المتلقي) بحيث يكـــون قابلًـــا للرســـالة المفادة من النصّ أو رافضًا لها، وأمّا المعيار السابع: (التناص) فقد راعى فيه النصوص المؤثرة في النص.

والذي أراه في هذا التعريف أنَّه يستوعب كل التعريفات المذكورة في أسفل الصفحة؛ ذلك أنَّه لا يلغي أحد أطراف الحدث التواصلي في التحليل، فهو يجمع بين المتكلم، والمخاطب، والسياق، وأدوات الربط اللغويـــة الـــشكلية والدلالية.

ومن هنا يتضح أنَّ المدخل السليم للتحليل النصِّي هو التحليل المبني على رؤية شاملة؛ تتوافر فيها كل عناصر النصِّيّة من متكلم، ومخاطب، وسياق، وعناصر الربط اللغوي ووضعها تحت مجهر التحليل النصِّي "[١]

(١) ينظر " نحو لسانيات نصية عربية" للدكتور/ رشيد عمران – شبكة التواصل الاجتماعي– تاريخ الدخول ٢٠١٦/٨/٢٦.

ومن ثم فلا مناص – ونحن نحاول التعرف على مفهوم" الـنص"– إلا أن نتجاوز الحديث عن جهود النصيين العرب أمثال عبد الملك مرتاض، ونور الدين السيد، وإبراهيم الفقي، ومحمد مفتاح... وغيرهم(١)، فكلهـا – فـي مجملها– تدور في فلك ما قالـه علمـاء الـنص مـن الغـرب أمثـال (هيلمسليف)(وتـودوروف) و(رولان بارث) و(كريستيفا) و(ربـورت دي بوجراند) و(فان دايك) و(هاليداي) و(رقية حسن).

ولا يعني هذا التجاوز انتقاصًا من جهودهم أو تقليلًا من مكانتهم، فدراستي هذه لا تعنى بنقل المعرفة بقدر ما تعنى بإنتاجهـا، ولا تنـشغل بـامتلاك المفاهيم والتعريفات بقدرما تعنى بالبحث في تشكيل هذه المفاهيم، وكيـف أنتجت؟ ولو كان الأمر يتعلق بالبحث عن مفهوم للنصّ، لما كان هناك داع للبحث في التراث البلاغي عن جذور هذا العلم... فثمة اختلاف شديد بين جهود أسهمت في نشأة علم النصّ، وجهـود تمرّكـزت حـول المفـاهيم والتصورات، مكتفيةً بثقافة التنظير والإيداع بـدلا مـن ثقافـة التمهيـر والإبداع، وهنا تمتاز جهود عبد القاهر الجرجاني عن غيره، فعبد القاهر لم ينظر إلى اللغة على أنّها مجموعة من الألفاظ نتواصل من خلالها، وإنّمـا

(١) ينظر في ذلك الاتساق النصي في التراث العربي– تأليف دكتورة/ نعمية سعدية – مجلـة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية– جامعة محمد خضير – بسكرة – الجزائر– العدد الخامس – ٢٠٠، وينظر كذلك التماسك النصي بين التراث والغرب– تأليف/ تارا فرهاد شاكر– جامعة صلاح الدين بأربيل– كلية اللغات، وينظر كذلك ينظر " نحـو لـسانيات نصية عربية" للدكتور/ رشيد عمران – شبكة التواصل الاجتمـاعي– تـاريخ الـدخول ٢٠١٦/٨/٢٦. وينظر كذلك" في السانيات ونحو النص ".

نظر إليها على أنها مجموعة من العلاقات، يربط بعضها بعضًا، ويجعل بعضها بسبب من بعض، وهي في مجملها إشارات مضيئة لانتاج علم النص، حتى وإن وصفت بالنظرة الجزئية؛ بدعوى عدم مجاوزتها الجملة أو الجملتين، على ما سيأتي بيانه.

المبحث الثاني: مفهوم التماسك النصي

من أهم الظواهر اللغوية التي شغلت أذهان العلماء قديمًا وحديثًا ظاهرة التماسك النصيّ، فقد جعلها البلاغيون وجهًا من وجوه إعجاز القرآن الكريم، في حين جعلها النقاد المحدثون من أسس النقد الفني للعمل الأدبي، فضلا عن ذلك يمثل (التماسك النصيّ) أحد المعايير السبع التي ذكرها " ربورت دي بوجداند"

ولعلّ حصر الدراسة لهذا المعيار، وإفرادها له بالبحث – كما هو واضح من عنوان البحث– ما يحدِّدُ وجهة صاحبها من التماسك النصي، فالتماسك عندي لا يقتصر على مبحث الفصل والوصل بين جملتين أو أكثر، وإنّما يتعدي ذلك إلى كل أدوات الربط والاقتران، سواء على مستوي الألفاظ أم على مستوى الدلالة، فلا يمكن لأي باحث بلاغي أن يكوِّن صورةً كليةً متسقةً عن التماسك النصيّ في دلائل الإعجاز من خلال مبحث الفصل والوصل، أو من خلال اتصال جملة أو جملتين ببعضهما، وإنّما هدف الدراسة – كما قلت في المقدمة– رصد ظاهرة التماسك النصي وعناصرها ووسائلها عند عبد القاهر الجرجاني، وبيان أوجه التلاقي والتقارب بينها وبين علم النصّ، ومن ثمّ كانت الحاجة ماسّة إلى التعرض لمفهوم التماسك النصي، وبيان ما يميزه عن مفهوم الفصل والوصل في المعالجة البلاغية القديمة.

ونظرًا لأهمية هذا العنصر – الذي تدور حوله الدراسة – يجدر بنا أن نتعرف على معناه قديما وحديثا.

فالتماسك في اللغة: يدور حول معان عدة منها الشدة والصلابة والترابط والحبس(١)

أما في اصطلاح علم النص، فقد اُختلف فيه؛ نظرا للاختلاف الوارد في الترجمة؛ حيث ترجمه البعض بمعنى " الاتساق" بينما ترجمه البعض الآخر بـ " السبك" ويكمن وجه الاختلاف في طرح السؤال الآتي: هل التماسك وصف خاص بالألفاظ أم بالمعاني؟

والجواب على ذلك أنه: إذا تُرجم بعنى " الاتساق" يكون المقصود به المعاني، وإن تُرجم بمعنى" السبك " يكون المقصود به الألفاظ.

والحق عندي أن ظاهرة التماسك تكون في المعاني كما تكون في الألفاظ،، وبالتالي أرى أن هذا المصطلح شامل لكل منهما، ومن ثمّ قسّمه العلماء إلى نوعين، وأطلقوا على النوع الأول" السبك" ويكون في الألفاظ" والنوع الثاني" الحبك" ويكون في " المعاني.

يقول أحد الباحثين: " فهو مصطلح مترجم عن الكلمة الإنجليزية Cohesion،وقد وقع في ترجمته بعض من الاختلاف كالعادة في عملية انتقال المصطلحات العلمية مُترجمَةً إلى العربية؛ فيترجمه محمد

(١) تارا فرهاد شاكر– كلية اللغات / جامعة صلاح الدين/أربيل – مجلة جامعة بابل– المجلد ٢٢– العدد ٦– ٢٠١٤. شبكة التواصل – تاريخ الدخول– ٢٠١٦/٨/١٧.

الخطابي إلى:" الاتساق" في حين يترجمه تمام حسان إلى:" السبك" وتترجمه إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد إلى:"التضام" أمّا عمر عطاري، فيترجمه إلى "الترابط" ويترجمه عبد القادر قنيني إلى "الالتئام" وبسبب من ذلك ينقله أحمد عفيفي مترجماً إلى ثلاثة مصطلحات معطوفة بأو هي: السبك،أو الربط، أو التضام،ولكن أحمد عفيفي ينقل مصطلحاً آخر هو Coherence إلى الحبك أو التماسك، أو الانسجام، أو الاتساق، ويبدو غلبة استعمال مصطلحي التماسك والانسجام في الدراسات النصية، فهذا صبحي الفقي في ترجمة المصطلح الأول يشير إلى التماسك الشكلي، وفي ترجمة المصطلح الثاني يشير إلى التماسك الدلالي أو المعنوي. فمفهوم التماسك الشكلي Cohesion،يعني(ترابط الجمل في النص مع بعضها بعضاً بوسائل لغوية معينة، وهذا الترابط يهتم بالروابط التي تجري في سطح النص أكثر من اهتمامه بالشكل الدلالي أو المعنوي للنص. أما مفهوم التماسك الدلالي أو المعنوي فيهتم بالمضمون الدلالي في النص، وطرق الترابط الدلالية بين أفكار النص من جهة، وبينها وبين معرفة العالم من جهة أخرى"[1].

والذي يستفاد من هذه الترجمات أن التماسك قد يكون في الألفاظ ويسمى " التماسك اللفظي" وقد يكون في المعاني ويطلق عليه حينئذ" الحبك أو الاتساق" فما المقصود بـ" السبك" و" الحبك" ؟

(١) نقلا عن تارا فرهاد شاكر– كلية اللغات / جامعة صلاح الدين/أربيل – مجلة جامعة بابل– المجلد ٢٢– العدد ٦– ٢٠١٤. شبكة التواصل – تاريخ الدخول– ٢٠١٦/٨/١٧.

مفهوم السبك

يلعب " السبك" دورًا بارزًا في ربط الألفاظ بعضها ببعض، بحيث تصبح كيانًا واحدًا متماسكًا، كما هو مفاد من الدلالة المعجمية التي تدور حول الترابط والتلاحم [١]

ولا يختلف هذا المعنى عن مفهوم السبك في الدراسات النصية المعاصرة، فالسبك في علم النص يقصد به: الربط اللفظي" فالنص عبارة عن وحدة تترابط أجزاؤها عن طريق أدوات ربط صريحة، فالسبك إذن يتعلق بالبنية الشكلية أو السطحية للنصّ، ويتم السبك عن طريق أدوات تعمل على تتابع الكلمات تتابعًا صحيحًا من الوجهة النحوية والمعجمية.وبهذا فالمعنى المعجمي للفظ السبك يتقارب مع المعنى الذي اصطلح عليه في علم اللغة الحديث؛ إذ يعني في المعاجم ربط الأجزاء المتعددة، والعمل على جعلها شيئا واحدًا، وهو نفس ما يطلق عليه في علم اللغة الحديث؛إذ يعني ربط الجمل المتعددة حتى تكون نصا"[٢].

(١) ينظر "لسان العرب مادة(س- ب - ك)

(٢) التماسك النصي بين التراث والغرب- تارا فرهاد شاكر- كلية اللغات / جامعة صلاح الدين/أربيل – مجلة جامعة بابل- المجلد ٢٢- العدد ٦- ٢٠١٤. شبكة التواصل – تاريخ الدخول- ٢٠١٦/٨/١٧.

مفهوم " الحبك"

تدور مادة " حبك" في المعاجم العربية حول الإحكام والإتقان(١).

وبالتأمل في تلك المعاني الواردة في معاجم العربية نجد أن لا تعارض بينها وبين المعنى المتفق عليه عند علماء النصّ؛ حيث يقصد بالحبك عندهم " البنية التحتية لأدوات الربط الظاهرة؛ فهو إذن يتعلق بالعلاقات الدلالية، أو العلاقات غير المنظورة، فيكون في مقابلة مع " السبك" الذي يتعلق بالدلالات المنظورة أو الشكلية.

وإذا كان الحبك في اللغة يعني الشِّدَّة والإحكام والإتقان، وهو يتعلق بالإزار؛ فإن هذا المعنى قريب من معنى الحبك في علم اللغة الحديث، فهو يعني دلالة أدوات الربط، وهو يقترب من معنى السبك الذي يعني ربط النص عن طريق الأدوات، والحبك يعني دلالة هذه الأدوات الرابطة(٢).

نخلص من هذا إلى أن مصطلح التماسك النصي هو مصطلح يجمع بين الروابط اللفظية وهو ما يعرف في علم النص بـ" السبك"، والروابط الدلالية، وهو ما يعرف في علم النص بـ" الحبك"

---

(١) ينظر "لسان العرب مادة(ح- ب- ك)

(٢) التماسك النصي بين التراث والغرب- تارا فرهاد شاكر- كلية اللغات / جامعة صلاح الدين/أربيل – مجلة جامعة بابل- المجلد ٢٢- العدد ٦- ٢٠١٤. شبكة التواصل – تاريخ الدخول- ٢٠١٦/٨/١٧.

المبحث الثالث: عناصر التماسك النصي عند المحدثين

تعددت أقوال الباحثين حول وسائل التماسك النصي، حيث تختلف هذه الوسائل في حصرها من باحث إلى آخر، إلا أننا نجد فيها قدرًا مشتركًا بينهم لابد من توافره في تحقيق التماسك.

ومن أبرز مَنْ تحدث عن أدوات التماسك (هاليداي) و(رقية حسن) في كتابهما " التماسك في الإنجليزية" حيث حصرا هذه الأدوات في خمس، وهي" المرجعية – الإبدال– الحذف – العطف– التماسك المعجمي"[١]

والمراد بالمرجعية: الإحالة إلى عنصر إشارٍ متقدم في النص أو خارجه.

ومن هنا تنقسم الإحالة إلى قسمين: أحداهما: إحالة لغوية، وتكون داخل النص ومكوناته البنائية؛ من خلال الضمائر، وأسماء الإشارة، والموصول، والتعريف، وصيغ التفضيل الدالة على المقارنة...إلخ.

والأخرى: إحالة غير لغوية، وهي ما تكون خارج النص،أو ما يعرف بالسياق الخارجي.

وأضاف كريستال إلى الوسائل الخمس التي ذكرها هاليداي ورقية حسن وسيلة سادسة، وهي: التكرار، وقد ذكر (براون) من الأدوات – العطف والسببية والزمنية... كما ذكر الدكتور/ محمد العبد أن من هذه الأدوات:

---

(١) ينظر كتاب" نحوالنص بين الأصالة والحداثة " تأليف: دكتور/ أحمد محمد عبد الراضي– الناشر. مكتبة الثقافة الدينية– مصر– الطبعة الأولى– ١٤٢٩ه– ٢٠٠٨م ص١٢٤، ١٢٥.

الإسناد إلى متقدم، والارتباط السببي، والتخصيص، والاتباط الزمني، والمقابلة، والسؤال والإجابة، والإضراب، ويضيف الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف بعضا آخر من أدوات التماسك منها: الموقع الإعرابي والحالة الإعرابية، والعلامة الإعرابية، وهي مع وسائل أخري، وكل ما يؤدي إلى الوضوح وعدم اللبس يؤدي بالضرورة إلى التماسك والترابط"[١]

ويفهم من هذا أن هناك روابط أساسية تشتمل بالضرورة على روابط فرعية، ويمكن إجمال هذه الروابط في:

١- أدوات الاقتران: وتشمل حروف العطف، وأدوات الشرط، وأدوات التشبيه، وأفعل التفضيل، والتكرار، وأدوات التفصيل، وأدوات الإضراب...إلخ.

٢- الإحالة: وتكون بالضمائر،وأسماء الإشارة، والموصولات، والتعريف.

٣- الحذف: ويشمل حذف الكلمة، والجملة، ومتواليات من الجمل.

٤- الاستبدال، ونعني به: استبدال عنصر بآخر.

٥- السبك المعجمي: ويشمل الترادف، والتكرار الكلي والجزئي، والمصاحبة والمجاورة.

وقبل الخوض في الحديث عن عناصر التماسك عند عبد القاهر يجدر بالدراسة التعرف على هذه المفاهيم؛ زيادة في الإيضاح وتيسيرا للمقارنة.

---

(١) ينظر كتاب" نحو النص بين الأصالة والحداثة " ص١٢٦

أولا: الإحالة:

وتعني باختصار: العناصر الإشارية سواء كانت لغوية داخل النص، أم إشارية غير لغوية، ومن ثمّ تجدر الإشارة إلى أهمية تحديد العنصر الإشاري المحال إليه، سواء كان ذاتًا أو مفهومًا، وهذا العنصر الإشاري المحال إليه قد يحال إليه في النصّ الواحد أكثر من مرة، مما يؤدي إلى تماسك النصّ، يقول الدكتور: محمد سالم أبو غفرة:" والحق أنّ القدماء قد تنبهوا إلى أهمية وحدة العنصر الإشاري، وإن لم يذكروا مصطلح " العنصر الإشاري" يقول السيوطي:" الأصل توافق الضمائر في المرجع؛حذرا من التشتيت، ولهذا لمّا جوّز بعضهم في قوله تعالى" أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ " [(١)] أن الضمير في الثاني للتابوت، وفي الأول لموسى عابه الزمخشري، وجعله تنافرا مخرجا للقرآن عن إعجازه فقال:" والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه، وبعضها إلى التابوت فيه هجنة؛ لما يؤدي إلى تنافر في النظم الذي هو أُمُّ إعجاز القرآن، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر" [(٢)]

---

(١) سورة طه الآية ٣٩.

(٢) ينظر الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي- تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم- مكتبة دار التراث- القاهرة- ٢/ص٢٨٤، وينظر كذلك تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في جوه التنزيل للزمخشري- دار الكتب العلمية – لبنان- الطبعة الأولى- ١٤١٥هـ١٩٩٥م- ص٦١ المجلد الثالث. ولفظ الزمخشري:" والضمائر كلها راجعة إلى موسى. ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت: فيه هجنة، لما يؤدى إليه من تنافر النظم. فإن قلت: المقذوف في البحر هو التابوت، وكذلك

ثانيا- الاستبدال:

يعد الاستبدال أحد عناصر السبك بين أجزاء النص الواحد، ولقد حاول (هاليداي) و(رقية حسن) تحديد هذا المفهوم؛ بأن فرقا بين الاستبدال والحذف، بأن الاستبدال: هو تعويض عنصر بآخر أمّا الحذف فهو: نسيان عنصر وتغييبه، وكذا فرقا بين الاستبدال والإحالة، بأن الاستبدال: علاقة مرجعها الصيغ اللغوية من قِبل المفردات والمركبات، وهويتمّ في المستوى المعجمي النحوي، وأن الإحالة: هي علاقة معنوية تتم في المستوى الدلالي"(١)

وبالمثال يتضح الاستبدال، قال تعالى:" قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ "(٢)

التقدير: و" فئة كافرة" فاستبدل " أخرى" بـ" فئة" وهو استبدال في الاسم وقد يكون في الفعل مثل قوله تعالى: وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ"(٣) حيث استبدل تخرج بتدخل، فأصل الكلام أدخل يدك في جيبك تدخل، وأخرجها

=الملقى إلى الساحل. قلت: ما ضرك لو قلت: المقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت، حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن. والقانون الذي وقع عليه التحدّى، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر.وينظر كذلك السبك في العربية المعاصرة بين المنطوق والمتكوب-تأليف/ محمد سالم أبو عفرة- مكتبة الآدب- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٣١هـ-٢٠١٠م ص٩٠، ٩١.

(١) نقلا عن كتاب" السبك في العربية المعاصرة بين المنطوق والمتكوب ص ٩٦.

(٢) سورة آل عمران الآية رقم ١٣.

(٣) سورة النمل الآية رقم ١٢.

تخرج، ولكنه من باب الاحتباك[1] فزاد النصّ بالاستبدال تماسكًا وترابطًا حتى أننا لم نشعر باللفظ المُسْتَبْدَل.

ثالثا" الحذف:

يُقصد بـ"الحذف " في الدراسات النصّيّة إسقاط عنصر من العناصر بشرط ألّا يخلّ بالتماسك اللفظي والدلالي، ومن ثمّ فهو يختلف عن الإضمار، فالمحذوف ليس على نية التقدير، بينما المضمر في النفس على نية التقدير، حتى قيل:"المُقَدَّر كالمذكور.

ولقد حاول (هاليداي) و(رقية حسن) التفريق بين الحذف والاستبدال مفرقين بينهما بأن الحذف استبدال بالصفر، بينما الاستبتدال يعتمد على وجود المُسْتَبْدَل منه سابقا للمُسْتَبْدَل. [2]

رابعا: الوصل.

يختلف مفهوم الوصل عند المحدثين عنه عند عبد القاهر، حيث شرطه عبد القاهر أن يكون بالواو خاصة، أما (هاليداي) و(رقية حسن) فقد قسما الوصل إلى أربعة أقسام هي:

١- الوصل الإضافي، ويكون بحروف العطف

---

(١) الاحتباك أن يجتمع في الكلام متقابلان يحذف أحدهما للدلالة الآخر عليه، ومن ذلك أيضا قوله تعالى:" وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا" (التوبة ١٠٢) التقدير: خلطوا عملا صالحا بسيئ، وآخر سيئا بصالح"

(٢) نقلا عن السبك في العربية المعاصرة ص١٢١

٢- الوصل العكسي، ويكون من خلال العبارات والتراكيب نحو(إلّا أنّ) و(بالرغم من) و(على عكس ذلك)

٣- الوصل السببي، ويتمثل في كل ما هو سبب من الأخر، أو نتيجة له، نحو قولنا: (لذلك، ولهذا، وعليه، ومن ثمّ، وبالتالي، إجابة على ذلك"

٤- الوصل الزمني، ويتمثل في العبارت الدالة على الزمان والمكان، نحو(من هنا، وفي الوقت، بعد هذا، قبل هذا)

يقول الدكتور/ محمد سالم أبو عفرة:" وإذا توقفنا عند عبد القاهر الجرجاني الذي جعل معاني النحو أداته في الدرس البلاغي، فإنّنا نجده يقول:" اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة، تُستأنف وحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلص، وإلا قوم طبعوا على البلاغة، وأوتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد،وقد بلغ من الأمر في ذلك أنهم جعلوه حدًا للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: " معرفة الفصل من الوصل"[١]

واضح من هذا النص أن الفصل والوصل لا يجتمعان في جملة واحدة فالوصل قائم على العطف، أما الفصل فقائم على الاستئناف، وهذا لا يعني أن عبد القاهر الجرجاني قد أهمل السياق النصي، بل إنه قد جعل من

(١) الدلائل ص٢٢٢.

قواعد نحو الجملة مفتاحا يخرج به إلى النص حيث يقول:" اعلم أن مما يقل في نظر الناس فيه من أمر العطف أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان"(١)

فإذا أنعمنا النظر في هذا النص النفيس، فإننا نلحظ أنه يشير إلى العطف بين الجمل، وإن طالت المسافة بين الجملة المعطوفة والجملة الأولى المعطوفة عليها، وهذا لا يكون إلا في متوالية لا تقل عن ثلاث جمل على فرض أن الجملة المعترضة واحدة لا أكثر، ولعل في هذا إشارة مهمة إلى اختراق حدود الجملة الواحدة إلى متوالية من الجمل تشكل جزءا من النص"(٢).

خامسا: السبك المعجمي:

أولى اللغويون النصيون السبك المعجمي اهتمامًا خاصًا، وميزوا بينه وبين سائر وسائل السبك، وذلك لأنّه يقوم على العلاقة المعجمية الخالصة بعيدًا عن العناصر النحوية، وقد قسّم هؤلاء العلماء السبك المعجمي إلى قسمين رئيسين هما: التكرار، والمصاحبة المعجمية، ثمّ فصّلوا الحديث عن هذين القسمين، فقسموا التكرار إلى:

(١) الدلائل ص٢٤٤.

(٢) السبك في العربية المعاصرة ص١٤١

١- التكرار التام.

٢- التكرار الجزئي.

٣- تكرار المعنى واللفظ مختلف، ويشمل الترادف وشبه الترادف.

٤- التوازي: وذلك بتكرار البنية مع مثيلتها بعناصر جديدة"...وأما المصاحبة: فهي كلمتان أو كلمات يُنظر إليها على أنّها وحدات معجمية مفردة، مستخدمة بحكم العادة في ترابط بعضها مع بعض في لغة ما؛ كما في اللغة الإنجليزية كلمة " أخضر" التي تصاحب " عشب" وكلمة " حالك" التي تصاحب" ليل" فكل كلمة في اللغة لها مدى معين في المصاحبة" ويوسّع هاليداي ورقية حسن مفهوم المصاحبة ليندرج تحته التضاد"(١)

وعندنا في العربية نلحظ المصاحبة في بعض المفردات ومنها(ليل ونهار) و(ولد وبنت) و(سماء وأرض)، و(أبيض وأسود) ولا شك أن الاقتران المعجمي بين دلالة هذه الكلمات يعد وسيلة من وسائل التماسك في النص.

والسؤال الذي يطرح نفسه في نهاية هذا الفصل: إذا كان عبد القاهر قد أشار إلى مفهوم التماسك في دلائله، فهل وُفِق إلى معرفة عناصره، وتحديد أدواته؟ وإذا كان كذلك فما مدى التلاقي والتقارب بين معرفة عبد القاهر ومعرفة علماء النص؟

(١) السبك في العربية المعاصرة ص١٧٦، ١٧٧ بتصرف يسير.

إن محاولة للإجابة على هذا التساؤل لكفيلة بتوثيق أسس التماسك النصي من خلال نظرية النظم، ولفت أنظار النصيين إلى إسهامات عبد القاهر النصّيّة، وهذا ما تحاول الدراسة الكشف عنه في الفصل التالي.

الفصل الثاني

مفاهيم نصّية في ضوء نظرية " النظم "

المبحث الأول: النظم.

المبحث الثاني: التعلق

المبحث الثالث: الفصاحة.

المبحث الرابع معاني النحو(نحو النص)

المبحث الخامس: النسج والصياغة.

المبحث الأول: النظم.

إن أبرز ما يميّز النص هو ذلك التماسك الشديد بين أجزائه، حتى يبدو كأنه قطعة واحدة متناسقة الأجزاء.

و هذا الفصل يسعى إلى إبراز فكرة التماسك النصّيّ عند الإمام عبد القاهر من خلال بعض المصطلحات التي تعدُّ نقطة التقاء بين نظرية" النظم" و "علم النصّ" ومن هذه المصطلحات (النظم – التعلّق– الفصاحة– معاني النحو– النسج والصياغة).

كما يؤكد هذا الفصل رفض الإمام عبد القاهر التمسك بالقواعد القديمة في تحليل النصوص، فقد عاب على معاصريه إصدار أحكام غير معللة بعلة، ومن ثمّ سعى إلى وضع آليات ووسائل إجرائية تُمَكّن من خلال تحليل النص، فأطال الوقوف مع النظم كي يقنع معاصرية أن مدار النظم لا يصح فيه القول المجمل أو الذوق المرسل، وإنّما في تفصيل القول، وتحصيل العلم، ووضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم وعدَّها واحدة واحدة وتسميتها شيئًا شيئًا، يقول عبد القاهر:" ولم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة، والبلاغة، والبيان، والبراعة، وفي بيان المغزى من هذه العبارات، وتفسير المراد بها، فأجد بعض ذلك كالرمز، والإيماء، والإشارة في خفاء، وبعضه كالتنبيه على مكان الخبيء ليُطْلَب وموضع الدفين ليُبْحَث عنه فيُخْرَج، وكما يُفْتَح لك الطريق إلى المطلوب لتسلكه وتُوضَع لك القاعدة لتبني عليها ووجدت المعوَّل على أن

هاهنا نظمًا وترتيبًا وتأليفًا وتركيبًا وصياغة وتصويرًا ونسجًا وتحبيرًا... وهذه جملة قد يُرى في أوّل الأمر وبادىء الظنِّ أنها تكفي وتُغْنِي، حتى إذا نظرنا فيها،وعدنا وبدأنا، وجدنا الأمر على خلاف ما حسبناه، وصادفنا الحال على غير ما توهمناه... ولكن بقي أن تُعْلِمُونا مكانَ المزيَّة في الكلام وتَصِفُوها لنا، وتذكروها ذِكْرًا كما يُنَصُّ الشيء ويُعَيَّن، ويُكْشَفُ عن وجهه ويُبَيَّن، ولا يكفي أن تقولوا: إنه خصوصية في كيفية النظم، وطريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضها على بعض، حتى تصفوا تلك الخصوصية وتبينوها، وتذكروا لها أمثلة، وتقولوا: مثل كيت وكيت، كما يَذْكرُ لك من تَسْتَوْصِفه عمل الدَّيباج المُنَقَّش ما تعلم به وجه دقَّة الصنعة أو يعمله بين يديك حتى ترى عيانا كيف تهب تلك الخيوط وتجئ؟[1]

فعبد القاهر في هذا النصّ لا يكتفي بالعبارات المجملة، ولا بالأحكام المرسلة السائدة في عصره، نحو قولهم:" كلامٌ له خصوصيةٌ... وكيفيةٌ مخصوصةٌ... وفيه من الحسن مالا يخفى... وأحسنُ بيتٍ... وأمدحُ بيتٍ...إلخ، فأطال في وصف العلاقات الداخلية والخارجية للنص، وكشف عن أوجه التفاعل والترابط بين أجزائه، وهو بذلك يتفق مع هدف اللسانيات النصّية في العصر الحديث.

وبناءً عليه:إن شئت أن تجعل " النظم " و" التماسك النصي" شيئًا واحدًا فقد وفيّت " التماسك" حقه وزيادة، فـ" النظم" عند عبد القاهر لا يقتصر على

(١) الدلائل صـ ٣٤- ٣٦ بتصرف.

معنى الترابط والتضام بين أجزاء الجملة الواحدة، بل يتجاوزها إلى إطار أوسع ووحدة كبرى وهي " النص" ومن ثمّ نراه يؤكد على معنى النسج، والإحكام، والصياغة، والتحبير، والتعلق، والضم، والتأليف، ومعرفة الوجوه والفروق بين الكلم، كما أن النظم عنده لا يقتصر على الترابط الشكلي بين الألفاظ بل يمتدُّ ليشمل التماسك الدلالي بين معاني تلك الألفاظ، حتى ترى الجزءَ قائمًا بالكلِ، وترى الكلَ مستدعِيًا ومكتنِفًا للجزء في نسيج عجيب وفريد تتلاحم فيه الألفاظ بعضها مع بعض، فيتصل الأولُ بالثاني والثاني بالأول،ويُبْنَى المتقدُّم على المتأخّر، والمتاخُّر على المتقدِّم، فلا أثر للألفاظ عند عبد القاهر من حيث هي أصوات مسموعة وحروف متوالية في النطق ما لم تتلاقَ معانيها وتتسق دلالتها، فنراه يقول:" وهل تشك إذا فكرت في قوله تعالى:"وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاء وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ "(١) فتجلّى لك منها الإعجاز وبهرك الذي ترى وتسمع أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة القاهرة إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة وهكذا إلى أن تستقربها إلى آخرها، وأن الفضل تناتج ما بينها وحصل من مجموعها؟

(١) سورة هود الآية ٤٤

إن شككت، فتأمل: هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت لأدت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية؟ قل " ابْلَعِي" واعتبرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وإلى ما بعدها، وكذلك فاعتبر سائر ما يليها، وكيف بالشك في ذلك؟ ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض، ثم أمرت، ثم في أن كان النداء بـ" يا " دون "أي" نحو: يا أيتها الأرض، ثم إضافة "الماء" إلى "الكاف" دون أن يقال ابلعي الماء، ثم أن أتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها ونداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها، ثم أن قيل "وَغِيضَ الْمَاء" فجاء الفعل على صيغة " فُعِل" الدالة على أنه لم يغض إلا بأمر آمر، وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى:"قُضِيَ الأَمْرُ" ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو"اسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ" ثم إضمار" السفينة" قبل الذِكر، كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة " قِيلَ" في الخاتمة بـ"قِيلَ" في الفاتحة، أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة، وتحضرك عند تصورها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقا باللفظ، من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في النطق؟ أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب؟ (١).

(١) الدلائل صـ ٤٥ – ٤٦.

وبهذا النصّ النفيس يؤكد عبد القاهر عدة أمور، أهمها:

١- أنَّ كشفَ أوجه الترابط، والتماسك بين أجزاء النص، وتأمل العلائق والوشائج بين الجمل كفيلان بتوضيح الخصائص الفنّية التي يشتمل عليها النص.

٢- أن النظم أو " النصّ" لهما أدوات ربط (لفظية ومعنوية) إذا توفرت تلك الأدوات أصبح النصُّ إنتاجًا مترابطًا متسقًا منسجمًا، وإذا لم تتوفر فيهما أصبح الكلام رصفًا اعتباطيً للكلمات والجمل وأشباه الجمل، أو بمعنى آخر يصبح النص جملًا متراصة وألفاظًا جامدة لا حياة فيها، وهذا يعني كما يقول أحد الباحثين:" أن " النظم" ووسائله عند الجرجاني، و" الاتساق" ووسائله عند علماء لسانيات النص إذا انتفيا في النص، يخرج الكلام عن نصيته عند المحدثين، كما كان يخرج عند القدماء إلى سوء التأليف وسوء النظم، الأمر الذي يدفع القاريء إلى استهجانه ومجِّه؛ لأنَّ من أساسيات " النظم" البحث في علاقات الكلام المتجاورة أو المتباعدة عن طريق الروابط النحوية"[١]

٣- أن " النظم " عند عبد القاهر يعدُّ نظيرًا للنسج، والتأليف، والصياغة، والتحبير، والبناء، والوشي، وغير ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، وهو بذلك يتلاقى مع أشهر النصيين الذين يرون

(١) ينظر النحو بين عبد القاهر وتشومسكي – تأليف: محمد عبد المطلب– مجلة فصول– طبعة الهيئة العامة المصرية للكتاب– المجلد الخامس العدد الأول – ١٩٩٤– ص٢٨.

النص نسيج من الكلمات يترابط بعضه ببعض؛ كالخيوط التي تجمع عناصر الشيئ المتباعدة في كيان كلي متماسك) [١] وهو في رأي هاليداي " الكلام الذي يُقال أويُكتب من أجل أن يكون كيانًا متحدًا، ولاعبرة بطوله أو قصره، وهو ترابط مستمر، يوافق فيه محور الاستبدال محور المجاورة، بحيث يتجلى فيه الترابط النحوي على أشده، والعناصر التي يتألف منها لابد أن يتبع بعضها بعضا بطريقة تُيسِّر على القارئ أو المتلقي تسلم الرسالة التي يبثها المتكلم أو الكاتب فيه، ويستوعب محتواه الكلي، ويقتضي هذا الترابط أن يُبني المتأخِّر منه– من حيث المعنى، ومن حيث القاعدة النحوية – على المتقدِّم أو العكس؛ بحيث يكون المظهر الخارجي له مشاكلًا لمظهره الداخلي...وذلك لا يتحقق إلا بالتماسك أو السبك، والانسجام أو الاتساق)[٢].

(١) ينظر نسيج النص، تأليف: الأزهر الزناد.ط،–المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٣م: ١٢

(٢)– نقلا عن الدكتور/ إبراهيم خليل في كتابه" في اللسانيات ونحو النص ص٢١٨. بتصرف

المبحث الثاني: التعلق

يتشابه مفهوم " التعلُّق" عند عبد القاهر مع مفهوم " التماسك النصّي" عند علماء النصّ؛ ذلك أنّ " التعلُّق " في نظر عبد القاهر هو عماد النظم وقوامه؛ فلا ترابط وتماسك بين أجزاء الكلام بدونه، ومن يقرأ عبارات عبد القاهر عن" التعلق" يدرك ما بينهما من علاقة تلازمية، فلا نظم بدون تعلق، كما أنه لا تعلق بدون نظم،يقول عبد القاهر:" واعلم أنَّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم فى الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك " (١)

ويقول في موضع أخر:" معلوم أن ليس " النظم" سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض" (٢)

وعبد القاهر بهذا الطرح يسعى إلى ترسيخ " البلاغة النصّيَة " وإن لم يسمها باسمها ويخطو بذلك خطوات واسعة حول تحديد مفهوم " التماسك النصّيّ" ويكاد بهذه الخطوات أن يوضع في مصاف النصّيين الأوائل؛ فهو لا يرى " التماسك النصّيّ" محصورًا في مجموعة من الأدوات الشكلية أو اللفظية؛ كالعطف، وأدوات الشرط، والاقتران، وعلامات الترقيم، وأسماء الإشارة... وغيرها، وإنّما يرى" التماسك" ضروريّا_ أيضا_ في المعاني

(١) الدلائل صـ ٥٥

(٢) الدلائل ص٤-٨.

والأغراض التي ينشئها المتكلم، وهو ما أطلق عليه النصيون المحدثون ــ" التماسك الدلالي" بمعنى أن تترابط دلالات الألفاظ وتتفاعل داخيا بحيث يسلم بعضها إلى بعض ويجعل بعضها بسبب من بعض فتصبح متسقة منسجمة.

ومن ثمّ تقوم فكرة النظم على الترابط الوثيق بين اللغة والفكر، لأنَّ المقاصد والأغراض ما هي إلا معانٍ يُنشئها المتكلم في نفسه ويُصرفها في فكره قبل أن تخرج في صورة ألفاظ، وكما يقول عبد القاهر:" وجملة الأمر أنّ " الخبر " وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض (١)

وبذلك يتوصل عبد القاهر إلى الفرق بين " النص" وغيره من خلال التماسك والترابط الوثيق بين الألفاظ والمعاني، فينفي " النظم" في الحروف، لأنه لا تعلق له بالمعاني والفكر، يقول عبد القاهر:" وذلك أنّ " نظم الحروف " هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضٍ عن معنى، ولا الناظم لها بمقتفٍ في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال " ربض" مكان " ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد، وأما " نظم الكلم" فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنَّك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٢٨

النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو " النظم " الذي معناه ضم شيء إلى شيء كيف جاء واتفق... والفائدة في معرفة هذا الفرق: أنك إذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم أن تتوالى ألفاظها في النطق؛ بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي ارتضاه العقل "[1]

ومن ثمّ فاللغة عند عبد القاهر تقوم على صورتين: إحداهما: صورة اللفظ، والأخرى: صورة المعنى، والصورة الأولى: هي الظاهرة أمامنا على السطح ويحدث " التماسك فيها من خلال بعض أدوات الربط اللفظية، ومن ثم يطلق عليها الحداثيون " البنية السطحية"، والصورة الأخيرة: هي ما تعتمد على جانب الفكر وهى المعاني، ومن ثم أطلق عليها الحداثيون " البنية العميقة"، ولابد من تعلق الصورة الأولى " الألفاظ" بالصورة الثانية " المعاني" بحيث تتناسق دلالتها وتتلاقى معانيها على الوجه الذي ارتضاه العقل– كما قال عبد القاهر– وهذا التعلق لا يتصور في الكلمات حال إفرادها، وإنما يظهر واضحاً حال التركيب، إذا لا يتعلق الفكر بمعاني الكلمات المفردة وإنما يتعلق بها عندما تؤلف ويضم بعضها إلى بعض، ومن خلال هذا الضم وذاك التأليف يكون النظم، يقول عبد القاهر:" والألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم تُوضع لتُعرف معانيها في

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٩، ٥٠ بتصرف.

أنفسها، ولكن لأن يُضم بعضها إلى بعض، فيُعرف فيما بينها فوائد، وهـذا علم شريف، وأصل عظيم" (١)

وعبد القاهر وهو يتحدث عن هذه علاقة اللغة بالفكر يطيـل المناقـشات ويكثر من الشواهد والاستنتاجات حتى يقنع معاصريه الذين نسبوا الفـضل والمزية للألفاظ دون المعاني وقصروا " النظم" على الألفاظ دون المعاني، بأن ما ذهبوا إليه ضلالة عمياء وجهل مستحكم، كيـف والألفـاظ خـدم للمعاني، وأول تعلق للذهن وانشغال للفكر يكون بالمعنى دون اللفـظ؟ وإذا رمت أن تنظم كلاماُ في غرض ما، فأول ما يشغل ذهنك ويطرق قلبك هو المعنى، يقول عبد القاهر:" واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك، أن لانظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها بـبعض، ويبنى بعضها على بعض، ويجعل هذه بسبب من تلك، هذا مـا لا يجهلـه عاقل ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظـر إلـى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه؟ وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسمًا على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيداً له، أو بدلًا منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكـون صـفة أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يـصير نفيـاً أو

(١) دلائل الإعجاز صـ٥٣٩.

استفهاماً أو تمنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس، وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، ومما لا يتصور أن يكون فيه وفي صفته، بان بذلك أن الأمر على ما قلناه؛ من أنَّ اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيه حتى تجرد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم(١).

وهنا يلامس عبد القاهر تشومسكي- صاحب المدرسة التحويلية- عندما يتحدث عن البنية السطحية والبنية العميقة، وأن البنية السطحية هي التي من خلالها نلحظ عملية التحويل كالتقديم والتأخير، والذكر والحذف، والتعريف والتنكير، والإظهار والإضمار، والفصل والوصل... وما ينتجه كل أسلوب من دلالات صوتية وصرفية وتركيبية، بخلاف البنية العميقة فهي المسئولة عن توليد الجمل بعضها من بعض، وهو ما يطلق عليها عبد القاهر بالفكر أو العقل، وهنا يكون مجال التوافق والتلاقي بين عبد القاهر

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٥، ٥٦

وتشومسكي حيث يرى كلاهما: أن اللغة عملية عقلية مختزنة في ذهن المتكلمين.

وعلى ذلك فليس المقصود بـ" التعلق " ضم كلمة إلى أخرى حسبما جاء واتفق دون مراعاة للمعنى، بحيث يصير الناظم أشبه بواضع اللغة، لايعمل فكره فيما ينظم، وإنما المراد بالتعلق كما يقول عبد القاهر:" نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، ولذلك كان عندهم نظيراً للنسج والتأليف، والصياغة، والبناء، والوشي، والتحبيير، وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض"(١)

ونخلص من هذا إلى أن فكرة " التعلق" فكرة أساسية في تشكيل النص وتماسكه، وخلق الروابط اللازمة بين أجزائه ومكوناته، ويؤكد هذا الاستنتاج عبارة عبد القاهر:" أن الكلم ترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس" وعلى ذلك فترتيب الألفاظ مرحلة لاحقة على ترتيب المعاني، وأنه لا ترتيب إلا بعد تعليق، وأن كل تأليف لا بد أن يسبقه تفكير.

(١) دلائل الإعجاز ص٤٩

المبحث الثالث: الفصاحة

لعلّ أبرز ما نلاحظه على الإمام عبد القاهر وهو يتحدث عن " الفصاحة " أنّه لم يعنَ بالحديث عن جرس الحروف ودلالتها وقيمها التنغمية والتعبيرية، وهو ما يعرف في الدراسات اللسانية الحديثة بـ" البلاغة الصوتية" متجاوزًا بذلك الكلمة حال إفرادها إلى مفهوم أوسع و أشمل وهو التركيب، في الوقت الذي كان ينتظر منه ترسيخ قيم الجرس ودلالته، ومن ثم توجهت عنايته إلى الحديث عن علاقة الكلمة وترابطها مع أخواتها من ناحية، واتساقها وحسن ملاءمتها من ناحية أخرى، فجاء حديثه عن" الفصاحة " نقطة ارتكاز حول مفهوم " التماسك النصّيّ " فهو لا يتحدث عن فصاحة خارج التأليف، وإنّما يتحدث عن فصاحة تحدث بعد التركيب، فالألفاظ من حيث هي حروف وأصوات مسموعة لا تفاضل بينها، حتى يعلق بعضها ببعض ويجعل بعضها بسبب من بعض، فنراه يقول:" فقد اتضح إذن اتضاحاً –لا يدع للشك مجالاً– أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ"[1]ويقول فى موضع آخر:" واعلم أنَّك إذا رجعت إلى نفسك

(١) دلائل الإعجاز صـ ٤٦

علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك " [1]

إذن فالألفاظ عند عبد القاهر لا يظهر التفاضل بينها إلا إذا رُكِبَت، وتعلق بعضها ببعض، وأن الحكم على اللفظة بالسلاسة، والسهولة، والجزالة، والفخامة، وخفتها على السمع، و قربها من النفس عند عبد القاهر منوط بحال تركيبها، وواهم من يظن تحقق المزيّة بهذه النعوت حال إفرادها، فنراه يقول:" وهل يقع في وهم _ وإن جهد_ أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم... وهل تجد أحداً يقول:" هذه اللفظة " فصيحة " إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعنى جاراتها، وفضل ومؤانستها لأخواتها[2]"

وبالتأمل في هذا النص النفيس نلحظ أن عبد القاهر لم يرد أن يدور في فلك من سبقه، أوأن يكرر ما قالوه، فإذا كان الجاحظ ت(٢٥٥ه) وابن طباطبا ت(٣٢٢ه) والقاضي الجرجاني ت(٣٦٦ه) وابن جني ت(٣٩٢ه) والعسكري ت(٣٩٥ه)وابن سنان ت(٤٦٦)وابن الأثير ت(٦٣٧ه)... وغيرهم قد فصلوا القول في نعوت اللفظة المفردة، وما يوحيه جرسها حال إفرادها، فإنّ عبد القاهر أراد أن ينظر للجرس حال التركيب، فأدخل الجرس وقيمه الجمالية في دائر التماسك النصي، وخير دليل على ذلك أنه يسوق أمثلة وشواهد لبعض الكلمات تحسن في موضع وتقبح في آخر

(١) الدلائل صـ ٥٥
(٢) الدلائل صـ ٤٤ بتصرف

قائلا:" ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر؛ كلفظ " الأخدع" فى بيت الحماسة: (١)

تَلَفَّتُ نحو الحيِّ حتَّى وَجَدتُنِى * وَجِعتُ مِن الإصغَاءِ لِيتاً وأَخدَعَاً

وبيت البحترى: (٢)

وإنِّى وإن بَلَّغتَنِى شَرَفَ الغِنَى * وأَعتَقتَ مِن رِقِّ المَطَامِعِ أَخدَعِى

فإن لها فى هذين المكانين ما لايخفى من الحسن، ثم إنك تتأملها فى بيت أبى تمام: (٣)

يا دهرُ قَوِّم مِن أَخدَعَيك فَقَد * أَضجَجتَ هَذَا الأَنَامَ مِن خُرُقِك

فتجد لها من الثقل على النفس، ومن التنغيص والتكدير أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة، ومن الإيناس والبهجة... فلو كانت الكلمة إذا حسنت حسنت من حيث هى لفظ، وإذا استحقت المزيَّة والشرف استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها، دون أن يكون السبب في ذلك حال

(١) البيت للصمة بن عبد الله القشيري في شرح حماسة أبي تمام للتبريزي جـ٣ صـ ١١٤، والليت: صفحة العنق، و" الأخدع " عرق عي العنق

(٢) البيت فى الديوان صـ٩٠ ـ الجزء الأول ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

(٣) لبيت فى الديوان صـ٤٠٥، وقد سبق تخريجه صـ ١٦ من هذا البحث، والخرق: الحمق

لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم، لما اختلفت بها الحال، ولكانت إما أن تحسن أبداً، أو لا تحسن أبداً"

وإنما جاء الحسن في البيتين الأولين من جهة أنه أطلق الأخـــدع وأراد بقية الجسد، وهو تجوز غير متكلف يوحي بمدى المعاناة التي كان يعانيها البحتري وهو بعيد عن الفتح بن خاقان، حتى أنه بجرد ما قرَّبه منه كـــان حاله كحال من أُعتق من الرق، بخلاف البيت الأخير ففيه من التكلف مالا يخفى كما سبق بيانه. (١)

---

(١) وبيان ذلك من وجهين:الأول: يتعلق بطبيعة الكلمة في ذاتها، والآخر: يتعلق بهـــا عنـــد تركيبها.

أما الأول فظاهر؛ فهى من الألفاظ المستهجنة فى الشعر التى لا تقـــل فـــى اســـتهجانها واستكراه السمع لها عن ألفاظ المخ والحلق والأضراس والأســـنان والمعـــدة والـــبطن والأمعاء فالألفاظ كما قلت ليس مجرد أصوات جامدة لا حياة فيها، بل هى أصـــوات نابضة تحمل دلالات وإيحاءات، وإلا لما استحسنت العرب بعض الألفاظ كالقلب والفؤاد والكبد والنحر والجيد والترائب والصدر والثغر والثنايا والريق، واستقبحت المخ والحلق والأضراس والأسنان والمعدة والبطن والأمعاء. وينظر في ذلك الموشح للمرزبـــاني – تحقيق علي محمد البجاوي ــ مطبعة لجنة البيان العربي – القاهرة – ١٩٦٥م صـــ٧٥

والآخر: يتعلق بها حال تركيبها وهو الإفراط فى تكلف الاستعارات حيث جعل أبو تمام للدهر عروقاً فى البيت الأول،وبالغ فى البيت الثانى فجعلها مائلة وطالبه بتقويمها، وفى هذا مالا يخفى من المبالغة، بعكس إثبات الأرداف والصلب والعجز فهى من الأعـــضاء المحمودة فى الشعر، ومن ثمّ لم يعب على امرىء القيس قوله فى وصف الليل:

فقلت له لما تمطى بصلبه * وأردف أعجازاً ونـــاء بكلكل

وبالتأمل في النصوص السابقة نلحظ سيطرت فكرة التماسك النصي عليه، ومن ثمّ أدخل الجرس في دائرة النظم فكما يقول أحد الباحثين: " وعبد القاهر لا ينفي إقرار هذه النعوت في اللفظة المفردة، وإنما اللفظة لم تكن بغيته في البحث، ولم ينظر في المفاضلة بين لفظتين تدلان على معنى واحد فى اللغة مثل " الليث" و" الأسد" ومثل " شحط" و" بعد" وأشباه ذلك لأنَّه قال:" لأنَّ كلامنا –ـ نحن – في فصاحة تحدث بعد التأليف دون الفصاحة التي توصف بها اللفظة المفردة، ومن غير أن يعتبر حالها مع غيرها، وموقف عبد القاهر من الفصاحة اللفظية أملته عليه نظريته البلاغية التي ربطها بالإعجاز"[1]

(١) جرس الألفاظ ودلالتها صأ ١١٠، صـــ١١١

المبحث الرابع: معاني النحو

يقترب عبد القاهر وهو يعالج مصطلح " معاني النحو" اقترابًا شديدًا من فكرة " نحو النص " في الدراسات النصّية الحديثة، يظهر هذا واضحًا عندما نعرض فكر عبد القاهر في القرن الخامس الهجري على مائدة الدراسات النصية في العصر الحديث، ومع أنّ تلك المقارنة ظالمة- لاختلاف الزمان والمكان، وعوامل الثقافة والحضارة والبيئة، وأساليب البحث وآلياته- إلا أنّها تضعنا أمام حقيقة علمية؛ وهى أن فكرة التماسك والترابط بين الكلام شغلت حيزًا كبيرًا من فكر الإمام عبد القاهر، فجاء حديثه عنها واضح الأهداف والرؤى، فلا يكاد يشرع فى إملاء دلائله حتى يطالعنا فى مدخله عن أهمية النحو، باعتباره المعوّل الرئيس في قضية التماسك النصي، التي تهدف إلى إدراك العلاقات والصلات بين الكلمات والتراكيب، فتصبح المعاني والألفاظ متقاربة متآلفة قد صيغت على نسق واحد وصبغة واحدة، حتى يصير المتأمل لها كمن يرى المشرِّق والمغرِّب مجتمعين، والمشئم والمعرّق في جهة واحدة لا جهتين، يقول عبد القاهر: " هذا كلام وجيز يطَّلع به الناظر على أصول النحو جملة، وكل ما به يكون النظم دفعة، وينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له، حتى رأها في مكان واحد، ويرى بها مشئماً قد ضُم إلى معرق، ومغرِّباً قد أخذ بيد مشرِّق "[1]

(١) الدلائل صـ ٣

ولندع عبد القاهر يحدثنا عن (معاني النحو) التي بنى عليه نظريته في صفحات كتابه، ونستشهد بكلامه على كلامه من خلال قوله: " اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه(علم النحو) وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها"(١)

وقوله:" هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ إلى (النظم)...إلا وهو معنى من معاني النحو"(٢)

وقوله: "... وإذا ثبت جميع ذلك، ثبت أن ليس هو شيئاً غير توخي معاني هذا العلم، وأحكامه فيما بين الكلم"(٣)

وقوله: " وإذا قد عرفت أن مدار أمر (النظم) على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها"(٤)

وقوله:" اعلم أنَّا إذا أضفنا الشعر أو غير الشعر من ضروب الكلام إلى قائله، لم تكن إضافتنا له من حيث هو كلم وأوضاع لغة، ولكن من حيث

(١) دلائل الإعجاز صـ٨١

(٢) دلائل الإعجاز صـ٨٢، ٨٣ بتصرف يسير.

(٣) دلائل الإعجاز صـ٨٤

(٤) دلائل الإعجاز صـ٨٧

توخّي فيه (النظم) الذي بينَّا أنه عبارة عن توخّي معاني النحو في معـــاني الكلم"[١]

وقوله:" واعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي أعدنا وأبدأنا فيه؛ من أنه لا معنى للنظم غير توخّي معاني النحو فيما بين الكلم..."[٢]

وقوله:" ما أظن بك أيها القارئ لكتابنا، إن كنت وفيته حقه مـــن النظـــر، وتدبرته حق التدبر، إلا أنَّك قد علمت علماً أبى أن يكون للشك فيه نصيب، وللتوقُّف نحْوك مذهبٌ، أن ليس (النظم) شيئاً إلا تـــوخي معـــاني النحـــو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم"[٣]

وقوله:" فإذا ثبت الآن أن لا شك ولا مرية في أنْ ليس (النظم) شيئاً غيـــر توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم، ثبت من ذلك أن طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن، إذ هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامـــه ووجوهه وفروقه، ولم يعلم أنه معْدِنه و مَعانه ومَوضعه ومكانه، وأنَّـــه لا مُستنبط له سواها، وأن لا وجه لطبه فيما عداها غارٌّ نفسه بالكـــاذب مـــن الطمع، ومُسلم لها إلى الخُدَع "[٤]

وأول ما يلفت الانتباه أن عبد القاهر لم يقل: توخِّي (النحو) وإنَّمـــا قـــال: توخِّي (معاني النحو) وفرق بين (النحو) وبين (معاني النحو) فاللغة عنـــد

(١) الدلائل صـــ٣٦٢
(٢) الدلائل صـــ ٣٧٠
(٣) الدلائل صـــ٥٢٥
(٤) الدلائل صـــ ٥٢٦

عبد القاهر ليست مجموعة من الألفاظ حتى نتوخَّى فيها نحواً وإعراباَ، وإنَّما هي مجموعة من العلاقات والروابط داخل الألفاظ، وهو ما أطلق عليه فى أسرار البلاغة (الترتيب الخاص) بمعنى أن هناك ترتيبًا وترابطًا وعلاقات داخل التركيب يحددها الترتيب الخاص وينتج عنها الإعراب، وإن شئت دليلًا على ذلك فاعمد إلى كلمات لا تظهر عليها علامات الإعراب وضعها فى تركيب؛ كأن تقول مثلاً: ضرب موسى عيسى، أو: أرضعت الصغرى الكبرى، فهل كان للإعراب مدخل فى فهم المعنى ؟ أم أنك نظرت إلى الفعل (ضرب) فى التركيب، فأدركت أنه لابد له من معان يستوجبها؛ وهو أنَّه لابد له من فاعل يقع منه (الضرب) ولابد له من مفعول يقع عليه الضرب، فوجدته واقعاً من (موسى) لا لكونه مرفوعًا وإنما لكونه مسندًا إليه، وأن (عيسى) مفعولاً به لا لكونه منصوبًا، وإنَّما لكون الضرب واقعًا عليه، وأنّ الإرضاع كان من الكبرى حتى وإن أُخِّرت، وواقعًا على الصغرى حتى وإن قُدِّمت، لما يتبادر إلى الذهن من أول وهلة.

ولتوضيح هذه الفكرة ألحّ عبد القاهر على تأكيدها بالتكرار تارة، وبتعدد الأمثلة والشواهد تارة أخرى، فنراه يقول:" فإن المتكلم باللغة يعرب عما في نفسه، ويُبيّنه، ويوضح غرضه، ويكشف اللبس عنه، ويكون ذلك بمراعاة الترتيب الخاص الذي يتبعه الإعراب" (١)

(١) أسرار البلاغة ص ٥٥

وكأنّه أراد أن يقول لمعاصريه: إنّ جانب الإعراب جانب واحد من جوانب النحو وليس هو بأهمها، وإنّما العبرة في النحو في إدراك العلاقات والروابط والصلات بين الكلمات؛ استجابة لدواعي النفس؛ وتلبية لخواطر الفكر، فيُقدّم المتكلم ويُؤخّر، ويُعرّف ويُنكّر، ويذكر ويحذف، ويظهر ويضمر، ويوصل ويفصل، ويوجز ويطنب، وكانت هذه بمثابة ثورة في وجه النحاة التقليديين" الذين أفرغوا طاقاتهم في البحث في آواخر الكلمات... وفي وضع تقديرات وتأويلات وافتراضات وتخريجات وعلل ثوان وثوالث... النحو يتحدد في دائرتين: ترتيب خاص، وإعراب، والإعراب فرع الترتيب، أي فرع معاني النحو وأحكامه" (١)

إذا فالمعاني النحوية في نظرية " النظم" تنشأ من خلال التماسك والعلاقات والروابط داخل التراكيب؛ من كون هذا الاسم فاعلا، أو مفعولاً به، أو معه، أو فيه، أو له، أو مسندًا، أو مسندًا إليه، أو حالًا، أو نعتًا، أو تمييزًا، أو توكيدًا، أو بدلًا، أو معطوفًا، أو غير ذلك... ولا تكون هناك علاقات وروابط إلا من خلال الضم والتأليف، فلا يعقل أن يتعلق الذهن بالكلم حال إفراده، فلو قلنا مثلاً: "ضرب " لم يكن لها معنى غير إفادة (الضرب) بخلاف إذا ضُمت إلى غيرها، فإنّ الذهن يتعلق بمن وقع منه " الضرب"، ومن وقع عليه " الضرب"، وعلة " الضرب "، وزمانه، وكيفيته، مما جعل المعنى لا يفهم إلا عند آخر كلمة.

(١) عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني صـ٢١٨ ٢١٩ بتصرف

فمن الواضح أنّ عبد القاهر ينظر للنحو على أنه وسيلة من وسائل التماسك، حيث يتجاوز النحو عنده إطار الجملة إلى وحدة كبري هي النص، وهذا هو المقصود بتعبير (نحو النص) عند المحدثين، يقول الدكتور/ سعد مصلوح:" ثمة إذن نمطان من النحو، أمّا أولهما: فنشير إليه في العنوان بمصطلح (نحو الجملة) وإليه ينتمي النحو العربي بصورته المعروفة، ونحو الجملة: هو طراز من التحليل النحوي يقيد معالجته بحدود الجملة، أو القول المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ويرى فيها أكبر وحدة لغوية يطمح إلى تحليلها وتقعيدها...ونحو الجملة حين يعد قواعدها منتهى همه ومبلغ علمه لا يقر للنص بكينونة متميزة توجب معالجة تركيبه معالجة نحوية تستجيب لمقتضيات بنيته، وتكون مؤهلة لتشخيصها ووصفها، وبهذا يقع النص خارج مجال الدرس اللغوي... إن نحو النص الذي نريده وندعو إليه هو: نمط من التحليل، ذو وسائل بحثية مركبة، تمتد قدرتها التشخيصية إلى مستوى ما وراء الجملة، بالإضافة إلى فحصها لعلاقات المكونات التركيبية داخل الجملة، وتشمل علاقات ما وراء الجملة مستويات ذات طابع تدرجي، يبدأ من علاقات ما وراء الجمل، ثم الفقرة، ثم النص، أو الخطاب بتمامه" [1] "

وبهذا اختلفت غاية (نحو النص) عن النحو بمنظوره القديم، فهو لا يتحرّى السلامة النحوية؛ من حيث استيفاء المكونات، وحسن التقسيم، وصحة

(١) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص ص٤٠٧ بتصرف.

الإسناد فحسب، فمعيار النص مختلف عن معيار الجملة الواحدة، فالنص معياره التفاعل الداخلي، والتماسك، والإفصاح عن المحتوى[١]

فقد اتضح أن النحو التقليدي لم يدع صغيرة ولا كبيرة في الجملة إلا وتناولها سواء من حيث التصنيف إلى اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية، أو جملة مركبة، أو بسيطة،أو جملة أساسية، أو أخرى تحويلية "سطحية" أو جملة تامة، وأخرى ناقصة، الخ... وظل عاجزًا عن البحث فيما يتخطى هذه الوحدة من الكلام، فجاء علم قواعد النص ليرصد العلائق المختلفة التي تضم الجمل بعضها إلى بعض من روابط زمنية، ومكانية، وتركيبية، وما يتصل منها بالمضمون خاصة.

فإن قيل: إن عبد القاهر في تحليله للنصوص يهتم بتحليل الأجزاء منفردة، ويقف عند هذه المكونات النحوية التقيلدية، فالجواب: أنَّ عبد القاهر لا يجعل من هذه الأجزاء هدفا في ذاتها، بل ليصل بها إلى وصف العلاقات الداخلية للنص، والكشف عن أوجه التماسك والترابط، إذ ليس الهدف من هذه التجزئة كما يقول دكتور/ محمد حماسة: هو تحنيط هذه البقايا المجزأة، ولكن يراد بها أن نفهم عقليا حركة الأجزاء والعلاقة فيما بينها في الجسم الحيّ الذي نحبه وهو النصّ" [٢]

---

(١) علم لغة النص، تاليف سعيد البحيري ص ١٥٥

(٢) ينظر النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى الدلالي –تألف دكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف– كلية دار العلوم– جامعة القاهرة – ط ١– ١٩٨٣– ص١٦٥ بتصرف.

المبحث الخامس: النسج والصياغة

" النسج " و" الصياغة" و" التحبير" و" الوشي" و" البناء" والتفويف" والنقش" عبارات ترددت كثيرا في حديث عبد القاهر عن الضم والتأليف والنظم، وهي مصطلحات تحمل دلالات مهمة في الدراسة النصّيّة، حتى أن من المحدثين من عرف النص بقولة:" نسيج من الكلمات"[١] وهذا يعني أن النص يشبه النسيج؛ لما فيه من تسلسل في الأفكار، وتوالٍ في الكلمات والجمل، فهو مرتبط في مفهومه الأول بمفهوم النسيج، لما يبذله الكاتب فيه من جهد في ضم الكلمة إلى الكلمة والجملة إلى الجملة، وكذلك لما يبذله من جهد في تنظيم أجزائه، وربط بعضها ببعض، ومن ثم نلحظ ترديد هذه المفردات من الإمام عبد القاهر في مقام النظم العالي، أو على حد تعبير بعض الباحثين" عندما نتجاوز المستوى الاستعمالي العادي للغة إلى مستوى يفوق ذلك، أو ما يمكن أن نسميه بالمستوى الإبداعي" [٢]

ومن ثمّ فهي عبارات تدل على الإحكام والإتقان في الصنعة، حتى أنّ العرب كانت تمدح الرجل الحاذق الماهر في صنعته بقولهم: نسيج وحده، أي لا يضاهيه أحد في صنعته؛ لتفرده، ومن ثمّ كثر حديث عبد القاهر عن تشبيه الناظم بالناسج والواشي والنقّاش والبنّاء والصائغ فنراه يقول:" وإذا كنت تعلم أنهم استعاروا النسج والوشي والنقش والصياغة لنفس ما

(١) ينظر نسيج النص، تأليف: الأزهر الزناد. ط، -المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٣م: ١٢

(٢) مفاهيم نصية...سمية إبرير

استعاروا له النظم، وكان لا يشك في أن ذلك كله تشبيه وتمثيل يرجع إلى أمور وأوصاف تتعلق بالمعاني دون الألفاظ، فمن حقك أن تعلم أنّ سبيل النظم ذلك السبيل "[١]

وقوله:" واعلم أنّ ممّا هو أصل في أن يَدِقَّ النظرُ، ويَغْمِضُ المسلك في توخي المعاني التي عرفت: أن تَتَّحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتَدُّ ارتباط ثانٍ منها بأوَّل، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعًا واحدًا، وأن يكون حالك فيها حال الباني؛ يضع بيمينه هاهنا في حال ما يضع بيساره هناك،نعم! وفي حال ما يُبْصر مكانٌ ثالثٌ ورابعٌ يضعها بعد الأوّلين، وليس لما شأنُه أن يجيء على هذا الوصف حد يحصره، وقانون يحيط به، فإنّه يجيء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة"[٢]

وقوله:" ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأنّ سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيئ الذي يقع التصوير والصوغ فيه"[٣]

(١) الدلائل ص٥٣.

(٢) الدلائل ص٩٣.

(٣) الدلائل ص٢٥٤.

الفصل الثالث

عناصر التماسك النصّي عند عبد القاهر

المبحث الأول: العطف.

المبحث الثاني: الشرط.

المبحث الثالث: التقديم والتأخير.

المبحث الرابع: الحذف.

i

عناصر التماسك عند عبد القاهر

جاء حديث عبد القاهر عن الترابط بين أجزاء الكلام مفصلًا؛ حيث تطرق فيه للربط بأدوات العطف، والحذف، والشرط، والضمير، والتعريف، والتقديم والتأخير، والتكرار، وهي نفس الأدوات التي نصّ عليها المحدثون أمثال "فان دايك" و "ورقية حسن" و " هاليداي"

وبالتأمل في الفصل السابق نجد أنّ مفهوم" التماسك النصّي" عند المحدثين لا يختلف كثيرًا عن مفهوم " التماسك" عند عبد القاهر الجرجاني، حتى وإن لم يسمه باسمه، فحديث عبد القاهر عن النظم، والتعلق، والفصاحة، ومعاني النحو، والصياغة، والنسيج، والتحبير، يؤكد اهتمامه بالترابط والعلائق بين الكلام.

ومن ثمّ يطمح هذا الفصل إلى إدراك مدي التقارب بين ما نادى به عبد القاهر، وما توصلت إليه الدراسات النصّية الحديثة؛ من خلال رصد أدوات الربط، أو ما عرف حديثا بـ" عناصر التماسك النصّي" مرورًا بالربط الجزئي بين الألفاظ، والجمل والفقرات، وانتهاء بالربط الكلي لمضمون النص.

فعلى الرغم من العناية الكبيرة التي حظي بها الإمام عبد القاهر الجرجاني من الدارسين المحدثين، وعلى كثرة ما كتبوه عن كتابه" دلائل الإعجاز" ونظرية النظم فيه إلّا أنّ أكثرهم...لا يشيرون إلى ما في آرائه من تمهيد مبكر وتؤطئة متقدمة لما أصبح معروفا اليوم باسم "

قواعد التماسك النحوي" الذي هو باب من أبواب النظر يُعنى بـــه علمُ " قواعد النصّ" أو ما يعرف " بعلم النصّ" أو " علم اللغـــة النـــصيّ"... ولعلّ أقدم مَنْ لفت الانتباه إلى آراء عبد القاهر الجرجاني البلاغية، وما فيها من اختلاف يميزها عن غيرها من آراء البلاغيين الآخـــرين هـــو الشيخ محمد عبده، كما نوه إبراهيم مصطفى في" إحياء النحو" إلى نظرة الإمام الجرجاني الجديدة التي تقوم على أن النحو ليس كلـــه إعرابًـــا؛ وإنما هو شيء له علاقة بنظم الكلام نظمًا يُمهد السبيل إلـــى الإفهـــام، والإبانة، والوضوح،كما كان محمد منـــدور أكثـــر المتحمـــسين لآراء الجرجاني، فقد عرض لها عرضًا مفصلًا في كتابه " النقد المنهجى عند العرب" منبهًا على ما فيها من آراء في اللغة التى هي في رأيه ليـــست مجموعة من الألفاظ، وإنّما هي مجموعة من العلاقات، وذلـــك شـــيء يوافق الجرجاني فيه آراء المحدثين، وقد لاحظ إبراهيم أنيس في كتابه " أسرار اللغة " أن عبد القاهر فاق من سبقوه من حيث العناية بترتيـــب الكلمات، ومراعاة شأن التركيب اللغوي، وصلة ذلك كله بالمعاني، مـــا جعله من هذه الناحية وحيد عصره، وفريد دهره" [١]

ويجدر بالدراسة أن تعرض في هذا الفصل لعناصر التماســك وأدوات الربط عند عبد القاهر، بعدما عرضت لها عند المحدثين فـــي الفـــصل الأول.

(١) نقلا عن الأستاذ الدكتور/ إبراهيم خليل في كتابه في السانيات ونحو النص ص ٢١٣

المبحث الأول: الربط بالعطف.

تُعدُّ حروف العطف من أهمّ الروابط بين أجزاء الكلام؛ حيث لا يقتصر دورها على الربط بين المفردات فحسب، بل يمتد الربط بها إلى مستوى الجمل والفقرات،ومن ثمّ فهي أكثر حركة وانتشارًا داخل النصّ، ومن هنا نبه عبد القاهر في باب الفصل والوصل إلى أهميتها، وتأثيرها في عمليتي الكتابة والتأليف، فنراه يقول:" واعلم أنّه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول فيه:" إنه خفي غامض، ودقيق صعب" إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى، وأدق وأصعب" (١)

وسرّ غموض ودقة هذا الباب أنّ الإفراط من أدوات الربط في العمل الفني يضعف العلاقة بين أجزائه، ويرخي تماسكه، كما أنّ التفريط فيها بدون داع يجعل النصّ مفككًا ومهلهلًا، ومن هنا وجب الاقتصاد في الربط بالعطف بما يضمن للنص تماسكه وترابطه، فضلًا عن ذلك نبّه عبد القاهر على أهمية السياق والمقام في عملية الفصل والوصل، بحيث يتم إخضاع أدوات الربط للسياق والمقام، وفي ذلك يقول عبد القاهر:" و ذلك أنَّا لانعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر وجوه كل باب وفروقه... فينظر في" الجمل " التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثمّ يعرف فيما حقه الوصل موضع "الواو" من موضع " الفاء"، وموضع " الفاء" من موضع " ثم" وموضع " أو" من

(١) دلائل ص٢٣١.

موضع " أم" وموضع " لكن" من موضع" بل"، ويتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار، والإضمار، والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة، وعلى ما ينبغي له "[1]

ثمّ يعاود عبد القاهر الحديث عن أهمية السياق في اصطفاء بعض أدوات الربط دون بعضها، مؤكدًا على أنَ المزيّة ليست في معرفة ما بين هذه الحروف من فروق ودلالات، ولكن في توظيف هذه الفروق وربطها بسياقها ومقامها، وذلك في قوله:"... واعلم أنّا لم نُوجب المزيّة من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه، فتستند إلى اللغة، ولكنّا أوجبناها للعلم بمواضعها، وما ينبغي أن يُصنع فيها، فليس الفضل للعلم بأنّ" الواو" للجمع و" الفاء" للتعقيب بغير تراخ و" ثم" له بشرط التراخي و"إن" لكذا و" إذا" لكذا، ولكن لأن يتأتّى لك إذا نظّمت شعرًا وألّفت رسالة أن تحسن التخيّر، وأن تعرف لكل من ذلك موضعه، وأمر آخر إذا تأمله الإنسان أنف من حكاية هذا القول، فضلًا عن اعتقاده؛ وهو أن المزيّة لو كانت تجب من أجل اللغة، والعلم بأوضاعها، وما أراده الواضع فيها لكان ينبغي أن لا تجب إلا بمثل الفرق بين "الفاء" و" ثم " و" إن " و" إذا" وما أشبه ذلك، مما يعبر عنه وضع لغوي، فكانت لا تجب بالفصل وترك العطف، وبالحذف، والتكرار، والتقديم والتأخير،

(١) دلائل ص٨١، ٨٢

وسائر ما هو هيئة يحدثها لك التأليف، ويقتضيها الغرض الـذي تـؤم، والمعنى الذي تقصد، وكان ينبغي أن لا تجب المزيّة بما يبتدئه الشاعر والخطيب في كلامه؛ من استعارة اللفظ لشيء لم يـستعر لـه، وأن لا تكون الفضيلة إلا في استعارة قد تُعورفت في كلام العرب، وكفى بذلك جهلا"(١).

وعبد القاهر وهو يتكلم عن إدراك العلائق والروابط بين الكلام لايكتفـي بالتنظير ولا يسوق الكلام مجملًا، بل يمثّل ويفصّل ويقف على ما ينبغـي الوقوف عليه منها، فهو لايقنع بالنظرة العُجلى، ولا الأحكام العامة، فنـراه يقول:"...واعلم أنك لا تشفي الغلة، ولا تنتهي إلى ثلج اليقين حتى تتجاوز حدّ العلم بالشيء مجملًا إلى العلم به مفصلا، وحتى لا يقنعك إلّا النظر في زواياه والتغلغل في مكامنه، وحتى تكون كمن تتبّع المـاء حتـى عـرف منبعه، وانتهى في البحث عن جوهر العود الذي يصنع فيه، إلى أن يعرف منبته، ومجرى عروق الشجر الذي هو منه"(٢)

الربط بـ" واو" الحال.

من المعلوم أنّ جملة الحال إمَّا أن تقترن بالواو، وإمَّا أن تخلو منهـا، وإثبات الحال لصاحبها في الحالتين يختلف؛ فإذا كانت جملة الحال بدون الواو كان المعنى: على إثبات الحال لصاحبها مباشرة، فيكـون حكـم

(١) دلائل الإعجاز ص٢٤٩، ٢٥٠.
(٢) دلائل ص٢٦٠.

جملة الحال كحكم الحال المفردة، وإذا كانت جملة الحال بـ" الواو " كان المعنى: على إستئناف الإثبات، ومن ثمّ تحتاج الجملة إلى رابط يربطها بالواو، يقول عبد القاهر:" اعلم أنّ أول فرق في الحال أنّها تجيء مفرداً وجملة، والقصد ههنا إلى الجملة، وأول ما ينبغي أن يضبط من أمرها أنها تجيء تارة مع " الواو" وأخرى بغير الواو، فمثال مجيئها مع الواو قولك:" أتاني وعليه ثوبُ ديباج" و" رأيتُه وعلي كتفه سيفٌ" و" ولقيتُ الأميرَ والجندُ حواليه" و" جاءني زيدٌ وهو متقلدٌ سيفه"، ومثال مجيئها بغير " واو"" جاءني زيدٌ يسعى غلامُه بين يديه" و" أتاءني عمرو يقودُ فرسَه" وفي تمييز ما يقتضي " الواو" ممّا لا يقتضيه صعوبةٌ، والقول في ذلك أنّ الجملة إن كانت من مبتدأ وخبر، فالغالب عليها أن تجيء مع " الواو"... فإذا كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال لم يصح بغير الواو االبتّة، وذلك كقولك:" جاءني زيدٌ وهو راكبٌ" و" رأيتُ زيداً وهو جالسٌ" و" ودخلت عليه وهو يملي الحديثَ" و" وانتهيتُ إلى الأمير وهو يعبّيء الجيشَ" فلو تركت" الواو" في شيء من ذلك لم يصح... فإذا كان الخبر في الجملة من المبتدأ والخبر ظرفاً ثم كان قد قدم على المبتدأ كقولنا:" عليه سيف" و" في يده سوط، كُثر فيها أن تجيء بغير" واو"... وقد يجيء ترك الواو" فيما ليس الخبر فيه كذلك، ولكنّه لا يكثر، فمن ذلك قولهم:" كلمته فوه إلى فيَّ" و"رجع عوده على بدئه"... وإن كانت الجملة من فعل وفاعل، والفعل مضارع مثبت غير منفي، لم يكد يجيء بـ" بالواو" بل ترى الكلام على مجيئها عارية

من " الواو" كقولك: " جاءني زيدٌ يسعى غلامُه بين يديه... فإن دخل حرف نفي على المضارع تغيّر الحكمُ، فجاء بالواو، وبتركها كثيراً، وذلك مثل قولهم:" كنتُ ولا أُخشَّى بالذِّئب... وممّا يجيء بالواو وغير" الواو" الماضي، وهو لا يقع حالًا إلّا مع " قد" مظهرة أو مقدَّرة، أمّا مجيئها بـ" الواو" فالكثير الشائع كقولك:" أتاني وقد جهده السير" وأمَّا بغير" الواو" فكقوله:"

متى أرى الصبح قد لاحت مخايله والليل قد مزقت عنه السرابيل[1]

... ومما يجيء بالواو في الأكثر الأشيع، ثم يأتي في مواضع بغير " الواو" فيلطف مكانه ويدل على البلاغة، الجملة قد دخلها" ليس" تقول:" أتاني وليس عليه ثوب" و" ورأيته وليس معه غيره" فهذا هو المعروف المستعمل، ثمّ قد جاء بغير " الواو" فكان من الحسن على ماترى، وهو قول الأعرابي:

لنا فتى وحبذا الأفتاء تعرفه الأرسان والدلاء

إذا جرى في كفه الرشاء خلى القليب ليس فيه ماء

... وإذ قد رأيت الجمل الواقعة حالاً قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر، فلا بدّ من أن يكون ذلك إنَّما كان من أجل علل توجبه وأسباب تقتضيه، فمحال أن يكون ههنا جملة لا تصلح إلا مع" الواو" وأخرى لا

(١)ـ البيت لحندج بن حندج المريّ، شرح الحماسة للتبريزي جـ٤ ص١٦٠

تصلح فيها " الواو"، وثالثة تصلح أن تجيء فيها بـــ" الواو" وأن تدعها فلا تجيء بها، ثم لايكون لذلك سبب وعلة، وفي الوقوف على العلة في ذلـــك إشكال وغموض، ذلك لأنّ الطريق إليه غير مسلوك، والجهة التـــي منهـــا تعرف غير معروفة، وأنا أكتب لك أصلًا في " الخبر" إذا عرفته انفتح لك وجه العلة في ذلك... اعلم أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من" الواو" فذاك لأجل أنَّك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلـــى الفعـــل الأول في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالاً ثم اقتضت " الـــواو" فـــذاك لأنّك مستأنفٌ بها خبراً، وغير قاصدٍ إلى أن تضمّها إلى الفعل الأوَّل فـــي الإثبات؛ تفسيرهذا: أنّك إذا قلت: " جاءني زيد يسرع" كان بمنزلة قولـــك:" جاءني زيدٌ مسرعاً" في أنك تثبت مجيئاً فيه اسراع، وتصل أحد المعنيـــين بالآخر، وتجعل الكلام خبرًا واحدًا...وإذا قلت: " جاءني، وغلامه يـــسعى بين يديه" و" ورأيت زيداً، وسيفه على كتفه" كان المعنى على أنّك بـــدأتَ فأثبتَّ المجيء والرؤيةَ، ثمَّ استأنفت خبراً، وابتدأت إثباتاً ثانياً لسعي الغلام بين يديه ولكون السيف على كتفه، ولمّا كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى مايربط الجملة الثانية بالأولى... فإن قلت: قد علمنـــا أنّ علَّـــة دخول " الواو" على الجملة أن تستأنف الإثبات، ولا تصل المعنى الثـــاني بالأول في إثبات واحد، ولا تُنزَّلُ الجملة منزلة المفرد، ولكن بقي أن تعلم لم كان بعض الجمل بأن يكون تقديرها تقدير المفرد: في أن لا يستأنف بها الإثبات أولي من بعض؟ وما الذي منع في قولك: " جـــاءني زيـــد وهـــو يسرع، أو:" وهو مسرع" أن يدخل الإسراع في صلة المجيء، ويضامه في

الإثبات، كما كان ذلك حين قلت:" جاءني زيد يسرع "؟ فالجواب: أن السبب في ذلك أن المعنى في قولك:" جاءني زيد وهو يسرع " على استئناف إثبات للسرعة، ولم يكن ذلك في" جاءني زيد يسرع" وذلك أنك إذا أعدت ذكر " زيد" فجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحًا فتقول:" جاءني زيد، وزيد يسرع" في أنّك لا تجد سبيلًا إلى أن تدخل " يسرع" في صلة المجيء، وتضمّه إليه في الإثبات، وذلك أنّ إعادتَك ذكر" زيد" لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنّه يسرع، وحتى تبتدىء عنه بأنّه يسرع، وحتى تبتدىء إثباتًا للسرعة، لأنَّك إن لم تفعل ذلك تركت المبتدأ الذي هو ضمير " زيد" أو اسمه الظاهر بمضيّعة، وجعلته لغوًا بينهما، وجرى مجرى أن تقول:" جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه" ثم تزعم أنك لم تستأنف كلامًا، ولم تبتدىء للسرعة إثباتًا، وأنّ حال " يسرع " ههنا حاله إذا قلت:" جاءني زيد يسرع" فجعلت السرعة له، ولم تذكر" عمرًا" وذلك محال" (١)

وخلاصة القول أنّ عبد القاهر يرى أنّ أدنى تغيير في اللفظ يؤدي بالضرورة إلى تغيير المعنى، وفقًا لنظرية النظم، وتوخّي معاني النحو، وتلمس الفروق الدقيقة بين التراكيب، ولعلّ ما بين أيدينا من أمثلة لجملة الحال يوضح ذلك، ففرق بين كونها مقترنة بـ" الواو" أو غير مقترنة بها، وهو في هذا يطرح أسئلة، ويجيب عليها، على عادة ما يفعله اللسانيون

(١) دلائل الإعجازص٢٠٢ ٢١٦ بتصرف.

المحدثون الآن، ويمضي الشيخ فى عرض الأمثلة حتى يصل في نهاية الفقرة السابقة إلى طرح هذا السؤال:" فإن قلتَ: قد علمنا أنّ علة دخول " الواو" على الجملة أن تستأنف الإثبات، ولا تصل المعنى الثاني بالأول في إثبات واحد، ولا تنزِّل الجملة منزلة المفرد، ولكن بقي أن تعلم لم كان بعض الجمل بأن يكون تقديرها تقدير المفرد؛ في أن لا يستأنف بها الإثبات أولي من بعض؟ وما الذي منع في قولك: " جاءني زيد وهو يسرع، أو:" وهو مسرع" أن يدخل الإسراع في صلة المجيء ويضامه في الإثبات كما كان ذلك حين قلت:" جاءني زيد يسرع "؟

فإذا كان قد استبان وظهر لنا أنّ جملة الحال إذا خلت من الواو كان المعنى على إشراك جملة الحال " المعنى الثاني" للمعنى الأول في إثبات واحد، أي إشراك " الإسراع" لـ" لمجيء"، وإذا كانت جملة الحال مقترنة بـ" بالواو" كان المعنى على عدم إشراك جملة الحال مع العامل" المجيء" في إثبات واحد، ومن ثم نستأنف بها معنى جديدًا فاحتاج هذا الاستئناف إلى رابط فيؤتي بـ" الواو" الرابطة، فما العلة والغاية من الاستئناف الجديد؟

والجواب يكمن في أنّ الضمير في قولنا:" وهو يسرع " بمثابة الاسم الصريح فيكون المعنى:" جاءني زيد و زيد يسرع " فلو قلنا بأن " الإسراع" موصول بالمجيء دون استئناف لترتب على ذلك أن يظل المبتدأ " زيد" بلا خبر، فيكون لغوًا في الكلام، ومن ثمّ احتاج المبتدأ إلى خبر فكانت جملة " يسرع " هى الخبر، فأسند إلى "زيد" في هذه العبارة مرتين، مرة عندما كان

فاعلا للمجيء، ومرة وهو مبتدأ، ومن ثمّ كان لابد من " واو" الحال، التي أصبحت أداة ربط بين الجملتين ولو حاولنا التأكد من ذلك فوضعنا مكان "زيد" " عمرًا" لما صحّ أن تترك " عمراً" بدون خبر، وفي ذلك ما لا يخفي من الترابط الوثيق بين الكلام واتساق معانيه، عند طريق حروف العطف التي تعد من عناصر سبك الألفاظ مع بعضها، وحبك المعاني وتأكيدها، يقول عبد القاهر:" فالجواب أن السبب في ذلك أن المعنى في قولك:" جاءني زيد وهو يسرع " على استئناف إثبات للسرعة، ولم يكن ذلك في" جاءني زيد يسرع" وذلك أنك إذا أعدت ذكر " زيد" فجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحاً فتقول:" جاءني زيد وزيد يسرع" في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل " يسرع" في صلة المجيء، وتضمه إليه في الإثبات، وذلك أن إعادتك ذكر" زيد" لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع، وحتى تبتدىء عنه بأنه يسرع، وحتى تبتدىء إثباتاً للسرعة، لأنك إن لم تفعل ذلك تركت المبتدأ الذي هو ضمير " زيد" أو اسمه الظاهر بمضيعة، وجعلتته لغواً بينهما، وجرى مجرى أن تقول:" جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه" ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاماً ولم تبتدىء للسرعة إثباتاً، وأن حال " يسرع " ههنا حاله إذا قلت:" جاءني زيد يسرع" فجعلت السرعة له ولم تذكر" عمراً" وذلك محال" [1]

(١) دلائل الإعجازص٢٠٢ ٢١٦ بتصرف.

وهكذا – كما قلت – يولد عبد القاهر الجمل بعضها من بعض ويجعل بعضها بسبب من بعض، ويُبَيّنُ ما بينها من فروق ومعانٍ، غير مكتفٍ بالتنظير والتقعيد.

وهذه الفروق والمعاني – كما قلت – ليس إدراكها بالسهل اليسير على خواص الناس فهي تحتاج إلى تأمل وتدبر وإعمال فك، ومن ثم كانت عبارته الشهيرة " توخي معاني النحو" والتوخي يعني التتبع بحذر ودقة وعناية.

القول في الفصل والوصل بين المفردات والجمل:

الوصل: هو عطف بعض الجمل على بعض، والفصل: ترك ذلك العطف[١] ولكل منهما مواضعه وأسراره البلاغية، فالفصل بين الجمل مرجعه الاتصال إلى الغاية، وهو ما يعرف بكمال الاتصال، أو شبه كمال الاتصال، أو الانفصال إلى الغاية، وهو ما يعرف بكمال الانقطاع وما شابهه، وغير ذلك يوجب الوصل.

وقد تكفل شراح التلخيص بشرح وتفصيل هذه المواضع، فأرجعوا سبب الوصل إلى:

١- كمال الانقطاع مع الإيهام، ويتحقق ذلك بأن يكون بين الجملتين كمال انقطاع، ويوهم الفصل خلاف المراد.

٢- التوسط بين الكماليين مع عدم وجود مانع من الوصل.

٣ – قصد التشريك في الحكم الإعرابي، ويتحقق ذلك بأن يكون للجملة الأول حكما إعرابياً، وأريد تشريك الجملة الثانية فيه.

وأما مواضع الفصل فمردّها إلى:

١- أن يكون بين الجملتين كمال انقطاع بلا إيهام.

٢- أن يكون بين الجملتين كمال اتصال، ويتحقق ذلك الاتصال بثلاث صور:

(١) ينظر دلائل الإعجاز ص٢٢٢، وما بعدها

الأولى: أن تكون الجملة الثانية مؤكدة للأولى تأكيداً لفظيًا أو معنويًا، والثانية: أن تكون الجملة الثانية بدلًا من الأولى، سواء أكانت بدل كل من كل، أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال، والصورة الثالثة: أن تكون الجملة الثانية بيانًا للأولى.

٣- أن يكون بين الجملتين شبه كمال انقطاع.

٤- أن يكون بين الجملتين شبه كمال اتصال. (١)

يقول عبد القاهر:"... واعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد، ثمّ نعود إلى الجملة فننظر فيها، ونتعرّف حالها، ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأوّل، وأنّه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب؛ نحو أنّ المعطوف على المرفوع بأنّه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به، أو فيه، أو له، شريك له في ذلك، وإذا كان هذا أصله في المفرد فإنّ الجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين، أحدهما: أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد، كان عطف الثانية عليها جاريًا مجرى عطف المفرد، وكان وجه الحاجة إلى

(١) ينظر شراح التلخيص ج٣ص ٢ وما بعدها، وقد ذكروا في ذلك كلاماً طويلاً كان هذا مختصره ومضمونه.

"الواو" ظاهرًا، والإشراك بها في الحكم موجودًا، فإذا قلت: مررت برجل خلقه حسن، وخلقه قبيح، كنت قد أشركت الجملة الثانية في حكم الأولى، وذلك الحكم كونها في موضع جر؛ بأنّها صفة للنكرة، ونظائر ذلك تكثر، والأمر فيها يسهل، والذي يشكل أمره هو الضرب الثاني: وذلك أن تعطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى، كقولك: زيد قائم، وعمرو قاعد، والعلم حسن، والجهل قبيح، لا سبيل لنا إلى أن ندّعي أن "الواو" أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه، وإذا كان كذلك فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمغزى منه، ولِمَ لَمْ يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف، فتقول: زيد قائم، عمرو قاعد بعد أن لا يكون هنا أمر معقول يؤتى بالعاطف ليشرك بين الأولى والثانية فيه، واعلم أنه إنما يعرض الإشكال في "الواو" دون غيرها من حروف العطف، وذاك لأنّ تلك تفيد مع الإشراك معاني مثل أنّ" الفاء" توجب الترتيب من غير تراخ، و" ثم" توجبه مع تراخٍ، و " أو" تردد الفعل بين شيئين، وتجعله لأحدهما لا بعينه، فإذا عطفت بواحد منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة، فإذا قلت: أعطاني فشكرت، ظهر بـ"الفاء" أن الشكر كان معقّبا على العطاء ومسبّبا عنه، وإذا قلت: خرجت ثم خرج زيد، أفادت" ثمّ" أنّ خروجه كان بعد خروجك، وأنّ مهلة وقعت بينهما، وإذا قلت: يعطيكَ أو يكسوكَ، دلّت "أو" على أنّه يفعل واحدًا منهما لا بعينه، وليس لـ" لواو" معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي

أتبعت فيه الثاني الأوّل، فإذا قلت: جاءني زيد وعمرو، لم تفد ب"الواو" شيئا أكثر من إشراك عمرو في المجيء الذي أثبته لزيد، والجمع بينه وبينه، ولا يُتصور إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه، وإذا كان ذلك كذلك، ولم يكن معنا في قولنا: زيد قائم وعمرو قاعد معنى تزعم أن الواو أشركت بين هاتين الجملتين فيه ثبت إشكال المسألة"(١)

ونلحظ في هذا النصّ النفيس أنّ عبد القاهر لا يسوي بين أدوات الربط بين أجزاء النص، كما أنّه لا يسوي بين العطف بين المفردات والعطف بين الجمل، وكذلك لا يسوي بين العطف بـ" الواو" وغيرها من حروف الربط" الفاء" و"ثمّ" و" لكن" و"بل" بل بلغ من حسّه الدلالي، أن يفرّق بين الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي ليس لها محل، معللا ذلك بكثرة المعاني البلاغية المنبعثة من " الواو" دون غيرها من أدوات الربط التي تلزم معانيها التي وضعت لها،كالتعقيب لـ" الفاء" و التراخي لـ" ثمّ" والغاية لـ" حتي" والتخيير لـ" أو" والاضراب لـ" بل" وغير ذلك مما هو مدون في حروف المعاني. وبأنّ الجمل التي لها محل من الأعراب، لا تكون كذلك إلا وهي واقعة موقع المفرد، ومن ثم لا يخرج العطف عن كونه وسيلة للتشريك في الحكم الإعرابي، بخلاف الجمل التي لا محل لها

(١) ينظر دلائل الإعجاز ص٢٢٢-٢٢٤.

من الإعراب، حيث يتجاوز العطف فيها الحكم الإعرابي إلى دلالات وأسرار تتبع من داخل النص.

مفهوم المناسبة عند عبد القاهر.

يقول عبد القاهر:"... ثمّ إنّ الذي يوجبه النظر والتأمل أن يقال في ذلك: إنّا وإن كنّا إذا قلنا: زيد قائم،وعمرو قاعد، فإنّا لا نرى هاهنا حكمًا نزعم أن "الواو" جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنّا نرى أمرًا آخر نحصل معه على معنى الجمع، وذلك أنًا لا نقول: زيد قائم، وعمرو قاعد، حتى يكون "عمرو" بسبب من "زيد"، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأوّل عناه أن يعرف حال الثاني، يدلك على ذلك أنّك إن جئت فعطفت على الأوّل شيئا ليس منه بسبب، ولا هو مما يذكر بذكره، ويتصل حديثه بحديثه لم يستقم؛ فلو قلت: خرجت اليوم من داري، ثم قلت: وأحسن الذي يقول بيت كذا، قلت ما يضحك منه، ومن ههنا، عابوا أبا تمام في قوله:

لا والذي هو عالم أن النوى... صبر وأن أبا الحسين كريم

وذلك لأنّه لا مناسبة بين كرم أبي الحسين، ومرارة النّوى، ولا تعلُّق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديث بهذا الحديث بذاك، واعلم أنّه كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير، أو النقيض للخبر عن الأول، فلو قلت: زيد

طويل القامة، وعمرو شاعر، كان خلقا؛ لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر، وإنّما الواجب أن يقال: زيد كاتب، وعمرو شاعر، وزيد طويل القامة، وعمرو قصير، وجملة الأمر أنها لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لفقًا للمعنى في الأخرى ومضامًا له؛ مثل أنّ زيدًا وعمرًاإذا كانا أخوين، أو نظيرين، أو مشتبكي الأحوال على الجملة، كانت الحال التي يكون عليها أحدهما من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخر من غير شك، وكذا السبيل أبدًا، والمعاني في ذلك كالأشخاص فإنّما قلت مثلا: العلم حسن، والجهل قبيح؛ لأنّ كون العلم حسنًا مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحًا... "[1]

لم يقصد عبد القاهر بعدم المناسبة هنا ما يعرف بالصورة الأولى؛ من كمال الانقطاع، وهي اختلاف الجملتين خبرًا وإنشاءً لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، فكما هو واضح أنّ الجملة الأولى"خرجت اليوم من داري" خبرية لفظًا ومعنى، وأنّ الجملة الثانية " أحسن الذي يقول بيت كذا... "خبرية لفظا ومعنى كذلك، وإنّما قصد بعدم المناسبة هنا الصورة الثانية من كمال الانقطاع، وهي" أن تتفق الجملتان خبرًا وإنشاء لفظًا ومعنى، ولكن لا تناسب بينهما في المعنى، أو في السياق، وهذا واضح في قولنا: خرجت اليوم من داري وأحسن الذي يقول بيت كذا، فأيُ علاقة بين الخروج

(١) ينظر دلائل الإعجاز ص ٢٢٤-٢٢٦.

من البيت وقول الشعر؟ كما أنه لا مناسبة بين كــرم أبـــي الحـــسين، ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديث بهــذا الحديث بذاك، ومن ثمّ كان اختلاف السياق والمناسبة سببًا في الفصل،مع اتفاقهما في الخبرية لفظًا ومعنى.

المبحث الثاني: الربط بالشرط.

اختلفت نظرة عبد القاهر لأدوات الشرط عن غيره من النحويين،حيث يُعنى النحويون- دائما- بالبحث في استيفاء المكونات النحوية من حيث أداة الشرط، وفعل الشرط، وجوابه، وطبيعة الجزم، وهل هي حروف بسيطة أم مركبة؟ وغير ذلك مما لا يتجاوز مفهوم الجملة، بينما تجاوزت نظرة عبد القاهر هذا المفهوم الضيق إلى رحاب أوسع، وفضاء أرحب وهو" النص" أملته عليه فكرة النظم التي لا ترى في الألفاظ – من حيث هي أصوات مسموعة – أي قيمة ما لم تتلاقَ دلالتها وتتسق معانيها، ومن ثمّ كان لأداة الشرط في نظرية النظم دلالات توجبها ومعان تستدعيها؛ حيث تتكون جملة الشرط من أدة الشرط، وفعل الشرط، وجواب الشرط، وهو ما يعرف بالتلازم التركيبي؛ فيلزم من وجودِ أداةِ الشرطِ فعلَ الشرط وجوابه، وهو ما يُحدِث في النص خصوصية تركيبية، فكما أنّ الابتداء بالاسم يقتضي خبراً، بصرف النظر عن نوع الخبر، والابتداء بالفعل يقتضي فاعلًا ومفعولًا إن كان متعديًا، وحرف الجر يقتضي مجرورًا، "وكأنّ" بمجرد ما تلوح في العبارة تقتضي مشبهًا ومشبهًا به، فكذلك أداة الشرط تقتضي فعلا الشرط وجوابه.

وهكذا لكل بنية نحوية حالات توجبها ومعان تستدعيها، ومن ثمّ استفاد عبد القاهر من التلازم التركيبي لأدوات الشرط في معالجته البلاغية، وعمل على توظيف تلك الأدوات في ربط الكلام بعضه ببعض، مما

يسهم في بيان المحتوى الكلي للنصّ، بل جعله أصلا يقاس عليه،فنـــراه يقول:"... وينبغي أن يُجعل ما يُصنع في الشرط والجزاء من هذا المعنـــى أصلا يُعتبر به؛ وذلك أنّك ترى متى شئت جملتين قد عطفت إحداهما على الأخرى، ثم جعلنا بمجموعهما شرطًا، ومثال ذلك قوله تعالى:"وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا"(١)

الشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين، لا في كل واحدة منهمـــا علـــى الانفراد، ولا في واحدة دون الأخرى؛ لأنّا إن قلنا: إنّه في كل واحدة منهما على الانفراد، جعلناهما شرطين، وإذا جعلناهما شرطين اقتضتا جـــزاءين، وليس معنا إلا جزاء واحد، وإن قلنا: إنّه في واحدة منهما دون الأخـــرى، لزم منه إشراك ما ليس بشرط في الجزم بالشرط، وذلك ما لا يخفى فساده، ثم إنّا نعلم من طريق المعنى أن الجزاء الذي هو احتمال البهتـــان والإثـــم المبين أمر يتعلق إيجابه لمجموع ما حصل مـــن الجملتـــين، فلـــيس هـــو لاكتساب الخطيئة على الانفراد، ولا لرمي البريء بالخطيئة، أو الإثم على الإطلاق، بل لرمي الإنسان البريء بخطيئة أو إثم كان من الرامي وكذلك الحكم أبدا، فقوله تعالى:"...وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَـــى اللَّـــهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ "(٢) لم يعلق الحكم فيه بالهجرة على الانفراد، بل بها مقرونًا إليها أن يدركه المـــوت عليهـــا،

(١) سورة النساء الآية ١١٢

(٢) سورة النساء الآية ١٠٠

واعلم أن سبيل الجملتين في هذا وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة سبيل الجزءين، تعقد منهما الجملة ثم يجعل المجموع خبرًا، أو صفة، أو حالًا، كقول زيد قام غلامه وزيد أبوه كريم، ومررت برجل أبوه كريم، وجاءني زيد يعدو به فرسه، فكما يكون الخبر، والصفة، والحال، لا محالة في مجموع الجزءين لا في أحدهما، كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين لا في إحداهما، وإذا علمت ذلك في الشرط فاحتذه في العطف، فإنك تجده مثله سواء"(١)

ومع أن لكل بنية نحوية حالات تقتضيها ومعان تستدعيها، إلا أن هذه المعاني وتلك الحالات تحتاج إلى إعمال فكر وتدبر وروية، كما هو الحال في عطف بعض أفعال الشرط على بعض، أو عطف بعض الأجوبة على بعض، فمن ينظر في قوله تعالى السابق:" وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا"يظن أن معنا جوابًا واحدًا هو قوله:" فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا" لفعلي شرط هما قوله تعالى:"وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا" وقوله:" ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا"فإن قلنا: إن فعل الشرط فيأحدهما دون الآخر لزم منه إشراك ما ليس بشرط في الجزم بالشرط(يكسبْ) أو(يرمِ) وهذا فاسد، وأن قلنا:إنّه فعل الشرط في كل واحد منهما على الانفراد، جعلناهما شرطين، وإذا جعلناهما شرطين اقتضتا

(١) الدلائل ص٢٤٥-٢٤٧.

جزاءين، وليس معنا إلا جزاء واحد، وعلى ذلك فالشرط – كما لا يخفى– في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الانفراد.

والمعول عليه في نظرية النظم عند عبد القاهر هو معرفة مـــدلول أدوات الشرط، وحسن التخيّر لمواضعها،، وليس بمعرفة الأدوات في ذاتها كمـــا يفعل النحاة التقليديون، فعلى حد تعبير عبد القاهر أنه ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد، والغرض الذي تؤم" [1]

(١) دلائل الإعجاز ص ٨٧ بتصرف يسير. وكذلك ص ٢٥٨.

المبحث الثالث: الربط بالتقديم والتأخير.

من المعلوم أنّ مكوِّنات الجملة في اللغة العربية بعضها أسبق من بعض في الترتيب، فالفعل مُقدَّم على الفاعل، والفاعل مُقدَّم على المفعول، والمبتدأ سابق للخبر، والخبر لاحق له، والصفة تتبع الموصوف، والبدل يتبع المبدل منه، والتاكيد يتبع المؤَكَد... وغير ذلك مما هو مفصل في كتب النحو، إلا أنّه قد يُقدَّم بعضها على بعض؛ لاعتبارت بلاغية اقتضاها السياق وتتطلبها المقام، ومن ثمّ يعد" التقديم والتأخير من أدوات الربط اللفظية التي تظهر على سطح النص، وعلى الرغم من ذلك لا يهتدي إلى سبر أغوارها، وفهم معانيها، إلا من حباه الله نعمة الفهم والإدراك يقول عبد القاهر:"....هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثمَّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قُدِّمَ فيه شيءٌ وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"(١)

ثم يشرع عبد القاهر في تقسيم التقديم باعتبارت مختلفة، منها ما يتعلق بالعناصر الإسنادية (أي يكون التقديم في طرفي الأسناد؛ المبتدأ والخبر، أوالفعل والفاعل) ويشمل ذلك الجمل الخبرية والإنشائية، فيدخل التقديم في الإنشاء كما يدخل في الخبر، فمن أمثلة الجملة الخبرية قولنا:" زيد المنطلق أو المنطلق زيد، ومن أمثلة الجملة الإنشائية قولنا في الاستفهام:" أأنت بنيت

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠٦.

الدار؟، أبنيت الدار، ومثال النفي:" ما أنا قلت الشعر، وما قلت الشعر، والقسم الآخر من التقديم ما يتعلق بعناصر غير إسنادية كتقديم المفعولات، وكذلك تقديم الظروف، والمجرورات، والحال، والتميز... وغير ذلك.

ثم إن التقديم في النوع الأول– وهو ما يكون في طرفي الإسناد– قد يكون على نية التأخير، وقد يكون على غير نية التأخير، أما النوع الثاني– وهو ما يكون في المعمولات – فلا يكون إلا على نية التأخير، فالمفعول مفعول حتى وإن قُدِّم، والفاعل فاعل حتى وإن أخِّر، والمبتدأ صدرٌ وإن أخِّر، والخبر عجز وإن قُدِّم.

ولا يفوت عبد القاهر وهو يعرض لقضية التقديم والتأخير بين أجزاء الكلام أن يتحدث عن التقديم في النكرة، وكذا بعض المفردات كـ" مثل " وغير" وهو في كل ذلك يمثِّل ويفصِّل، ويضرب الأمثلة والشواهد، حتى يبرز ما أنتجه التغيير في الجملة من تغير في المعنى، فتقديم الاسم يختلف عن تقديم الفعل في حال الإثبات، وما يقال في الإثبات يقال في النفي، وإلا فمن أين لنا أن ندرك فضل كلام على كلام ونميَّز نظمًا على نظم؟ إلا من خلال كون الشاعر قدَّم وآخَّر، وعرَّف ونكَّر، وأظهر وأضمر، وفصل ووصل، وأوجز وأطنب... استجابة منه للمقام ومراعاة للحال، يقول عبد القاهر:"... واعلم أن تقديم الشيء على وجهين: تقديم يقال: إنّه على نية التأخير؛ وذلك في كل شيء أقررَّته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه؛ كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل؛ كقولك: منطلق زيد، وضرب عمرا زيد، معلوم أن "منطلق"

و"عمرا" لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه؛ من كون هذا خبر مبتدأ، ومرفوعا بذلك، وكون ذلك مفعولًا ومنصوبًا من أجله، كما يكون إذا أخرت. وتقديم: لا على نية التأخير، ولكن على أنّ تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابًا غير بابه، وإعرابًا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين، يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبرًا له، فتُقدِّم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، ومثاله ما تصنعه ب" زيد" و" المنطلق" حيث تقول مرة: زيد المنطلق، وأخرى: المنطلق زيد، فأنت في هذا لم تُقدِّم "المنطلق" على أن يكون متروكًا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبرًا إلى كونه مبتدأً، وكذلك لم تؤخِّر "زيدا" على أن يكون مبتدأً كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرًا، وأظهر من هذا قولنا: ضربت زيدًا، وزيد ضربته، لم تقدم "زيدا "على أن يكون مفعولًا منصوبًا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر له... وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قُدِّم فيها وترك تقديمه، ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: أأنت فعلت؟فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل، من هو، وكان التردد فيه، ومثال ذلك أنك تقول: أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟ أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟ أفرغت من الكتاب الذي

كنت تكتبه؟ تبدأ في هذا ونحوه بالفعل؛ لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه، لأنّك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه، مجوِّز أن يكون قد كان، وأن يكون لم يكن، وتقول: أأنت بنيت هذه الدار؟ أأنت قلت هذا الشعر؟ أأنت كتبت هذا الكتاب؟ فتبدأ في ذلك كله بالأسم، ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان، وكيف وقد أشرت إلى الدار مبنية، والشعر مقولا، والكتاب مكتوبا، وإنّما شككت في الفاعل، من هو؟ فهذا من الفرق لا يدفعه دافع، ولا يشك فيه شاك، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر، فلو قلت: أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟ أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟ أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟ خرجت من كلام الناس، وكذلك لو قلت: أبنيت هذه الدار؟ أقلت هذا الشعر؟ أكتبت هذا الكتاب؟ قلت ما ليس بقول؛ ذاك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود أم لا؟ ومما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم، أنك تقول: أقلت شعرا قط؟ أرأيت اليوم إنساناً؟ فيكون كلامًا مستقيمًا، ولو قلت: أأنت قلت شعرا قط ؟ أأنت رأيت إنسانا؟ أخطأت؛ وذاك أنّه لا معنى للسؤال عن الفاعل، من هو في مثل هذا؟ لأنّ ذلك إنّما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص؛ نحو أن تقول: من قال هذا الشعر؟ ومن بنى هذه الدار؟ ومن أتاك اليوم؟ ومن أذن لك في الذي فعلت؟ وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين، فأمَّا قِيلُ شعر على الجملة، ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال ذلك فيه؛ لأنّه ليس مما يختص بهذا دون ذاك، حتى يسأل عن عين فاعله، ولو كان تقديم الاسم

لا يوجب ما ذكرنا؛ من أن يكون السؤال عن الفاعل من هو؟ وكان يصح أن يكون سؤالا عن الفعل أكان أم لم يكن؟ لكان ينبغي أن يستقيم ذلك، واعلم أنّ هذا الذي ذكرت لك في الهمزة وهي للاستفهام، قائم فيها إذا كانت هي للتقرير، فإذا قلت: أأنت فعلت ذاك، كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل؛ يبين ذلك قوله تعالى حكاية عن قول نمروذ:" قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ"(١)

لا شبهة في أنّهم لم يقولوا ذلك له – عليه السلام – وهم يريدون أن يقرَّ لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرَّ بأنَّه منه كان، وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: أأنت فعلت هذا؟ وقال هو –عليه السلام– في الجواب بل فعله كبيرهم هذا، ولو كان التقرير بالفعل، لكان الجواب فعلت أو لم أفعل، فإن قلت: أو ليس إذا قال أفعلت فهو يريد أيضا أن يقرره بأن الفعل كان منه، لا بأنّه كان على الجملة، فأي فرق بين الحالين؟ فإنه إذا قال أفعلت، فهو يقرره بالفعل من غير أن يردده بينه وبين غيره، وكان كلامه كلام من يوهم أنه لا يدري أن ذلك الفعل كان على الحقيقة، وإذا قال أأنت فعلت؟ كان قد ردَّد الفعل بينه وبين غيره، ولم يكن منه في نفي الفعل تردد، ولم يكن كلامه كلام من يوهم أنّه لا يدري أكان الفعلأم لم يكن؛ بدلالة أنك تقول ذلك والفعل ظاهر موجود مشار إليه كما رأيت في الآية"(٢)

(١) سورة الأنبياء الآية٦٢.

(٢) الدلائل ١٠٦– ١١١. بتصرف.

المبحث الرابع: الحذف.

يُعدُّ الحذف من أهمّ عناصر التماسك النصي عند المحدثين، كما هو واضح من كلام (رقية حسن) و(فان دايك) إلّا أنّ المتأمل لكلام عبد القاهر في شأن الحذف يدرك ريادته وسبقه في هذا الأمر؛ حيث نبَّه إلى مواضعه والأسرار الكامنة وراءه في قوله:" هو بابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنك ترى به تركَ الذكر أفصحُ من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيدُ للإفادة، وتجدك أنطقُ ما تكون إذا لم تنطق، وأتمُّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبن، وهذه جملة قد تُنكرها حتى تُخبُرَ، وتَدفعها حتى تُنظُرَ،وأنا أكتبُ لك بديئا أمثلةً ممّا عرض فيه الحذف، ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه، واقيم الحجة من ذلك عليه... وإذ قد عرفت هذه الجملة من حال الحذف في المبتدأ، فاعلم أنّ ذلك سبيله في كل شيء، فما من اسم أو فعل تجده قد حذف، ثم أصيب به موضعه، وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، إلّا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به، وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ، وهو حذف اسم، إذ لا يكون المبتدأ إلا اسما، فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به، إذا حذف خصوصا، فإن الحاجة إليه أمس، وهو بما نحن به أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر، وهاهنا أصل يجب ضبطه؛ وهو أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل، وكما أنّك إذا قلت: ضرب زيد فاسندت الفعل إلى الفاعل، كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلا له، لا أن

تفيد وجود الضرب في نفسه على الإطلاق، وكذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيد عمرا، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني، ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما، إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما فعمل الرفع في الفاعل، ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه، بل إذا أريد الإخبار بوقوع الضرب، ووجوده في الجملة، من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول، أو يتعرض لبيان ذلك بالعبارة في،ه أن يقال: كان ضرب، أو وقع ضرب: أو وجد ضرب، وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء[1]

وعلى الرغم من تناول عبد القاهر لبعض صور الحذف كالمبتدأ والخبر، والمفعول إلا أنه لفت أنظار اللغويين المحدثين إلى ظاهرة الحذف وصعوبتها في الوقت نفسه، حتى أنها ربما تخفى على القارئ المتمرس، يقول الدكتور سعيد بحيري:" ونلحظ ابتداء أنه قد حلل مسائل محدودة في هذا الباب، وربما لم يهدف من تلك المعالجة إلا إلى الإشارة إلى مواضع تخفى على القارئ التمرس، أو لم يهتدِ إلى أسرارها من تصدّى لبيان الوجوه والفروق في مسائل الحذف، وتعليل مبدأ" ترك الذكر أفصح من الذكر" وهذا يعني أن عبد القاهر يرفض مسلك السابقين؛ إذ لاقيمة لوصف

(١) الدلائل ١٤٥- ١٥٤. بتصرف.

الظاهرة فحسب، بل تكمن القيمة الفعلية في إطار رؤيته الخاصة للنظم في النفاذ من التأليف أوالصياغة إلى معرفة علة أو سبب اختيار الحذف وترك الذكر" (١)

مثال تطبيقي على حذف المفعول.

يقول عبد القاهر: "...قد بان الآن واتضح لمن نَظَرَ نَظَرَ المُتَثَبِّتِ الحصيف، الراغب في اقتداح زناد العقل والازدياد من الفضل، ومن شأنه التوق إلى أن يعرف الأشياء على حقائقها، ويتغلغل إلى دقائقها، ويربأ بنفسه عن مرتبة المقلد، الذي يجري مع الظاهر، ولا يعدو الذي يقع في أوَّل الخاطر، أن الذي قلتُ في شأن الحذف، وفي تفخيم أمره، والتنويه بذكره، وأن مأخذه مأخذ يشبه السحر، ويبهر الفكر، كالذي قلت،وهذا فن آخر من معانيه عجيب، وأنا ذاكره لك، قال البحتري في قصيدته التي أولها:

أعن سفهٍ يومَ الأُبَيْرِقِ أم حلم

وهو يذكر مُحَامَاة الممدوح عليه، وصيانته له، ودفعه نوائب الزمان عنه:

وكم ذُدْتَ عني من تَحَامُلِ حادِثٍ * وَسَورَةَ أيامٍ حَزَزْنَ إلى العظم

(١) دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة- مكتبة الآداب- القاهرة – الطبعة الأولى- ٢٠٠٥. ص٢٤٧ بتصرف يسير. وبنظر كذلك السبك في العربية المعاصرة ص١١٧.

الأصل لا محالة حززن اللحم إلى العظم، إلّا أن في مجيئه بـــه محـــذوفًا، وإسقاطه له من النطق، وتركه في الضمير، مزيّةً عجيبةً، وفائدة جليلـــة، وذاك أن من حِذْق الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعًا يمنعه به من أن يتوهم في بدء الأمر شيئًا غير المراد، ثم ينصرف إلـــى المـــراد، ومعلوم أنّه لو أظهر المفعول فقال:"وسورة أيام حززن اللحم إلى العظـــم" لجاز أن يقع في وهم السامع إلى أن يجيء إلى قوله:"إلى العظم" أن هـــذا الحزَّ كان في بعض اللَّحم دون كله، وأنّه قطع ما يلي الجلد، ولم ينته إلـــى ما يلي العظم، فلما كان كذلك، ترك ذكر " اللّحم " وأســـقطه مـــن اللفـــظ؛ لِيُبَرِىءَ السامع من هذا الوهم، ويجعله بحيث يقع المعنى منه فـــي أُنُـــفِ الفهم، ويَتَصوَّر في نفسه من أوَّل الأمر أنَّ الحزَّ مضى في اللحم حتى لـــم يَرُدُّه إلا العظم، أفيكونُ دليلٌ أوضح من هذا وأبيْنَ وأجلى في صـــحة مـــا ذكرتُ لك؟ من أنك قد ترى تركَ الذكر أفصحَ من الذكر، والامتناعَ من أن يَبْرُز اللفظُ من الضمير أحسنَ للتصوير"[1]

ونخلص من هذا أن عبد القاهر يرى أن ترك الحذف مع وجـــود الـــدلائل والقرائن يخل بالترابط والتماسك بين أجزاء الكلام، ويذهب بلاغة الإيجاز.

وخلاصة القول: أن نظرية النظم تقف جنبا إلـــى جنـــب مـــع أحـــدث النظريات اللغوية في الغرب، بل وتفوقها في مجال التراكيب اللغويـــة، وكأنَّ هذه الدراسات الحديثة بنيت أساسا على نظرية الـــنظم؛ لأن هـــذا

(١)ــ الدلائل ص١٧١، ١٧٢.

التقاطع والتشابه الكبير بين نظرية النظم (السابقة) ولسانيات النص(اللاحقة) لايمكن أن تكون محض الصدفة، إذ تعتبر تطورًا لنظرية النظم العربية كما وضّحها واحتج لها العالم اللغوي العربي الشهير عبد القاهر الجرجاني"[1].

(١) ينظر مفاهيم نصية... ص١٩٣.

الخاتمة

الحمد لله على ما وفّق وأعان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد- صلى الله عليه وسلم-

وبعد...

فقضيّة (التماسك النصّي) شغلت الأذهان قديمًا وحديثًا، ولا يمكن الحديث عنها في التراث اللغوي عامة والعربي خاصة دون الإشارة إلى عبد القاهر الجرجاني؛ بما يمثله من وعي بلاغي ونقدي ولغوي، من خلال نظرية " النظم" التي كان لها أثر عظيم في إدراك الروابط والعلاقات بين الجمل، فعبد القاهر لم ينظر إلى اللغة على أنّها مجموعة من الألفاظ نتوخَّى فيها نحوًا وإعرابًا فقط، وإنّما نظر إليها على أنها مجموعة من الراوبط والعلاقات، ولكي يؤدي النصّر سالته طبقًا لنظرية (النظم) اشترط عبد القاهر مجموعة من العناصر، تضمن له تماسكه وانسجامه،فأطال الحديث عن الفصل والوصل، والشرط، والتقديم والتأخير، وحروف العطف والفروق الدلالية بينها، والحذف، والاسناد، ومتعلقات الفعل، والقصر، والحال والخبر...

وإذا كان لي من كلمة أقولها فإن قراءتي لنظرية النظم قراءة نصّية قد أسفرت عن النتائج الآتية:

١- كشفت هذه الدراسة المتواضعة أن مصطلح (النصّ) نشأ مضطربًا، فتعددت وجهة نظر العلماء حوله، واختلفت دلالته عند كل منهم، وتبع هذا الاختلاف اختلاف فى التعريفات.

٢- تميزت معالجة عبد القاهر النصّية بالعمق، من خلال فهم عبد القاهر وإدراكه لمعاني النظم، والتعلق، والفصاحة، ومعاني النحو، والنسيج، والتحبير، والصياغة.

٣- جمع عبد القاهر في معالجته النصية بين التنظير والتطبيق، وهذا أوضح من أن ندلِّل عليه، فالأمثلة التي قام بتحليلها، وإدراكه لعناصر التماسك النصي فيها خير دليل.

٤- اتفقت رؤية عبد القاهر وعلماء النص حول الهدف من الدراسة النصية؛ وهي إدراك المحتوى الكلى للنصّ، والكشف عن التفاعل الداخلي بين أجزاء النص.

٥- تنوعت عناصر التماسك النصي عند عبد القاهر إلى حدٍّ فاق به عناصر التماسك النصي عند المحدثين، إلا أنّه لم ينصّ عليها صراحة،بمعنى أن ورود مصطلح(التماسك النصّي) معرفةً كان سابقًا على وروده علماً.

٦- في الوقت الذي اهتمت فيه الدراسات النصّية بالسياق الخارجي للنصّ، وجّهت نظرية " النظم" اهتمامها بالسياق الداخلي للنصّ،

ومن ثم أطال عبد القاهر الحديث عن الألفاظ، والمعاني، والفروق والوجوه، ومعاني النحو، والتعلق، والصياغة، والتحبير...

٧- في حديث عبد القاهر عن النظم، والتعلق، ومعاني النحو، والفصاحة، ما يؤكد وضوح فكرة التماسك والترابط عنده.

وفي النهاية توصي الدراسة بضرورة تضافر الجهود في مجال الدراسات النصّية، سواء في ذلك الدراسات النقدية أو الدراسات التطبيقية، وأنه قد آن الآوان أن يرتبط مجال البلاغة العربية بمجال النصّ، بعيدا عن بلاغة الشاهد والمثال التي لانستطيع من خلالها أن نقدّم صورة كلية متسقة حول موضوع ما.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي- تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم- مكتبة دار التراث- القاهرة.
- أسرار البلاغة- تأليف عبد القاهر الجرجاني ـــ تحقيق/ محمود محمد شاكر ـــ مطبعة دار المدني ـــ مصر ـــ ط/ الأولى ١٤١٢هـ ـــ ١٩٩١م.
- البلاغة وقراءة النص الشعري"د. إبراهيم بن منصور التركي - جامعة القصيم – شبكة التواصل الاجتماعي- شبكة التواصل.
- الاتساق النصي في التراث العربي" تأليف أ. نعيمة سعدية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة محمد خضير- بسكرة- الجزائر- مجلة كلية الآداب – العدد الخامس- ٢٠٠٩.
- التماسك النصي بين التراث والغرب- تأليف/ تارا فرهاد شاكر- جامعة صلاح الدين بأربيل- كلية اللغات- المجلد ٢٢- العدد ٦- ٢٠١٤. شبكة التواصل.
- جرس الألفاظ ودلالتها فى البحث البلاغى والنقدي" للدكتور/ ماهر مهدى هلال –ـ دار الرشيد للنشر - بغداد –ـ ١٩٨٠.
- دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة- مكتبة الآداب- القاهرة – الطبعة الأولى- ٢٠٠٥.

- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني ــ تحقيق/ محمود محمد شاكر ــ مطبعة المدني ــ الطبعة الثالثة ــ ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي. دار المعارف. القاهرة.تحقيق/ محمد عزام ط/ الخامسة – بدون تاريخ.
- ديوان البحتري – دار الكتب العلمية –ـــ بيروت – ط / الأولى ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.
- السبك في العربية المعاصرة بين المنطوق والمتكوب –تأليف/ محمد سالم أبو عفرة– مكتبة الآدب– القاهرة– الطبعة الأولى– ١٤٣١هـ ــ ٢٠١٠م.
- شروح التلخيص– دار الكتب العلمية ـــ بيروت ـــــ بدون تاريخ.
- عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها " للدكتور/ البدراوي زهران ـــ دار المعارف ـــ مصر ـــ ط/ الخامسة ـــ ٢٠٠٥م
- علم اللغة النصي د/ صبحي إبراهيم الفقي.
- علم لغة النص – تأليف دكتور/ سعيد بحيري.
- في السانيات ونحو النص " تأليف دكتور / إبراهيم خليل – جامعة الأسكندرية.

- كتاب الصناعتين. تأليف أبي هلال العسكري. تحقيق د/ مفيد قمحة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في جوه التنزيل للزمخشري– دار الكتب العلمية – لبنان– الطبعة الأولى– ١٤١٥هـ١٩٩٥م– ص٦١ المجلدالثالث.

- لسان العرب لابن منظور– دار إحياء التراث العربي– بيروت – لبنان– الطبعة الثالثة – ١٤١٩هـ١٩٩٩م– مادة(ن. ص.ص) المجلد١٤، ص١٦٢.

- مبادئ الوصول إلى علم الأصول – تأليف: العلامة الحلي أبي منصور جمال الدين الحسنبن يوسف) ت٧٢٦– تحقيق:عبد الحسين البقال، ط٣، الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤ه.

- المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب– تأليف دكتور/ نعمان بوقرة – عالم الكتب الحديث– الأردن– ط الأولى– ١٤٢٩هـ٢٠٠٩م.

- مفاهيم نصية في دلائل الإعجاز– تأليف سمية إبرير– جامعة عنابة (الجزائر)– ٢٠١١– شبكة التواصل الاجتماعي.

- مفهوم النص عند الأصوليين مع التطبيقات الفقهية – رسالة دكتورة مقدمة من الباحث عقيل رزاق نعمان السلطاني- إشرف: عبد الأمير كاظم زاعد- كلية الفقه – جامعة الكوفة- ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- النحو العربي والدرس الحديث - تأليف د/ عبده الراجحي – ١٦١.
- نحو النص بين الأصالة والحداثة" تأليف دكتور/ أحمد محمد عبد الراضي- مكتبة الثقافة الدينية- مصر- ١٤٢٩ه ٢٠٠٨م.
- النحو بين عبد القاهر وتشومسكي – تأليف: محمد عبد المطلب- مجلة فصول- طبعة الهيئة العامة المصرية للكتاب- المجلد الخامس العدد الأول – ١٩٩٤.
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى الدلالي –تألف دكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف- كلية دار العلوم- جامعة القاهرة – ط ١- ١٩٨٣- ص١٦٥ بتصرف.
- نسيج النص- تأليف: الأزهر الزناد- طبعة المركز الثقافي العربي- بيروت،١٩٩٣م.
- النص بين النحويين القداماء والدراسات اللسانية الحديثة النصية – د. شيماء رشيد- مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية- تاريخ الدخول ٢٠١٦/٨/١٦.
- نظرية النظم وأثرها في اللسانيات الحديثة- صالح أحمد عبد الوهاب – مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ببني سويف- العدد الخامس.